صندوق النقد الدولي

التقدم المحرز نحو تنفيذ إطار تعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة

25 يونيو 2020

ملخص واف

يعرض هذا التقرير المرحلي مستجدات تنفيذ إطار تعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة لعام 2018. ويعد هذا التقرير خطوة مسبقة لإجراء مراجعة رسمية شاملة للإطار في منتصف عام 2021.

ويخلص هذا التقرير المرحلي إلى أن تنفيذ الإطار يجري حسب المسار المخطط له. وتحديدا، (1) تم تصميم آلية مركزية جديدة لتحليل مواطن الضعف المتعلقة بالحوكمة والفساد بصورة منهجية في جميع البلدان الأعضاء بالصندوق – والتي تمثل أحد عناصر الإطار الأساسية، و(2) من خلال التنقيب في النصوص، تتضح زيادة استخدام المصطلحات المرتبطة بالحوكمة في تقارير خبراء الصندوق بما يزيد على أربعة أضعاف مقارنة بمتوسط الفترة 2008–2017، حيث تزداد الإشارة إلى هذه المصطلحات عبر جميع أنواع البلدان وترتبط بشكل متزايد بمواطن ضعف الحوكمة، وإن كان عدد هذه المصطلحات لا يعكس التغيرات في جودة مشورة الخبراء أو فعاليتها، و(3) تشير التحليلات التي تركز على الجوانب النوعية بشكل أكبر إلى أن الإطار ساهم في تعميق المناقشات بشأن قضايا الحوكمة ومكافحة الفساد في تقارير المادة الرابعة، لا سيما في تقارير القضايا المختارة أو الملاحق التفصيلية بشأن قضايا الحوكمة، و(4) استفادت البرامج التي يدعمها الصندوق من الإطار في تصميم شروط محددة تخص إصلاحات الحوكمة ومكافحة الفساد، وأصبحت إصلاحات الحوكمة الآن أحد الأهداف الأساسية للعديد من البرامج، و(5) يجري العمل حاليا على زيادة برامج المساعدة الفنية والتدريب لمساعدة البلدان في دعم جهود الحوكمة ومكافحة الفساد، بما في ذلك بعثات تشخيص أوضاع الحوكمة التي تجري تحليلا مفصلا لنقاط الضعف في نظم الحوكمة وتقترح حلولا ذات أولوية، و(6) تُبذل جهود مكثفة حاليا لإجراء الدراسات التحليلية اللازمة والتواصل مع الجمهور والمجتمع المدني والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى حول قضايا الحوكمة، و(7) شاركت عشر اقتصادات متقدمة حتى الآن في التقييم الطوعي لجهودها المبذولة للقضاء على الفساد على المستوى عبر الوطني من خلال تجريم رشوة المسؤولين الأجانب ومنعهم من إخفاء العائدات المتحققة من أعمال الفساد في بلدانهم.

ويتعين مواصلة الجهود لدعم تنفيذ الإطار. وتتضمن أهم التحديات ضمان استمرار مشاركة الصندوق في هذا المجال، وبذل المزيد من الجهود من جانب السلطات القطرية وتعزيز شعورها بأهمية هذا الإطار للصالح الوطني، ودعم الفرق القطرية في هذه المناقشات المعقدة، وسد فجوات البيانات. وسيكون من الضروري أيضا تطوع عدد أكبر من البلدان للمشاركة في تقييم جهود مكافحة الفساد على المستوى عبر الوطني.

اعتمد هذا التقرير
فيتور غاسبار ورودا ويكس–براون ومارتن مولايزن

اشتركت في إعداد التقرير فرق الخبراء التالية من مختلف إدارات الصندوق: فريق برئاسة جيرو هوندا (رئيس الفريق) ضم أوليفييه باسديفانت وروبرت بوتيفوغيل ودومينيك غِيوم وأسلم إمام أوغلو وهورهيه مارتينيز (جميعهم من إدارة شؤون المالية العامة)، وفريق برئاسة شادي الخوري (رئيس الفريق) ضم أليس فرنش وإيوانا لوكا ولويزا مالكيريك وماكسيم ماركفيك وسيباستيان بومب وإيفانا روسي وجوناثان سوانبويل (جميعهم من إدارة الشؤون القانونية)، وفريق برئاسة جوهان ماثوسن (رئيس الفريق) ضم فالنتينا بونيفاسيو وييهينو إندغنانو وهويدن لين ومورنا مورغان ومراد أوميف وتوماس أوراف وديفا سينغ وهايمانوت تيفارا وإتيين ييهو (جميعهم من إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة)، تحت إشراف باولو مورو (من إدارة شؤون المالية العامة) وسيدا أوغادا (إدارة الشؤون القانونية) وكيفن فلتشر (إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة). وقدم المساعدة الإدارية كل من سيثا ملتون وألكساندرا بينيجيوتاكوبولو (إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة) وماريا راسوكاينا وغرانت ريكينبيرغ (إدارة الشؤون القانونية) وصوفيا شيرنا روبنستين (إدارة شؤون المالية العامة).

المحتويات

الخلفية ____ **4**

تنفيذ الإطار ____ **5**

ألف – آلية مؤسسية مركزية ____ 5

باء – تغطية قضايا الحوكمة والفساد في تقارير الخبراء ____ 6

مشاركة الخبراء في قضايا الحوكمة والفساد ____ **10**

ألف – الرقابة ____ 10

باء – استخدام موارد الصندوق ____ 12

جيم – تنمية القدرات ____ 14

دال – العمل التحليلي والاتصالات الاستراتيجية ____ 16

التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى ____ **19**

التحديات المتبقية والخطوات التالية ____ **21**

المراجع ____ 23

الأطر

1– أهم التدابير الملتزم بها كشرط للحصول على التمويل الطارئ من الصندوق ____ 14

2– تنمية القدرات عبر الوسائل الافتراضية خلال أزمة كوفيد–19 ____ 16

3– مجموعة مختارة من أنشطة العمل التحليلي والتواصل ____ 18

الملاحق

1- مراجعة سياسة الحوكمة لعام 1997 – أهم نتائج تقييم عام 2017 _____ 24
2- مجموعة مختارة من قضايا الحوكمة والفساد التي تمت تغطيتها في سياق الأنشطة الرقابية _____ 25
3- مجموعة مختارة من حالات الفساد العابر للحدود الوطنية التي تمت مناقشتها في إطار مشاورات المادة الرابعة_____ 27
4- أمثلة على االتي يدعمها الصندوق التي تتضمن شرطية بشأن الحوكمة ومكافحة الفساد _____ 29
5- التمويل الطارئ المرتبط بجائحة كوفيد-19: الضمانات الوقائية المرتبطة بالحوكمة الملتزم بها في خطابات النوايا _____ 31

خلفية

1- **تتضمن هذه الوثيقة المرجعية غير الرسمية مستجدات تنفيذ إطار تعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة لعام 2018 (الإطار) لإحاطة المجلس التنفيذي بها.** وتلخص بداية أهم أهداف الإطار، ويلي ذلك عرض نبذة عامة عن الموقف التنفيذي للإطار في الوقت الحالي. وتتناول الوثيقة لاحقا أمثلة على كيفية تأثير الإطار على مشاركة خبراء الصندوق في قضايا الحوكمة ومكافحة الفساد في سياق الرقابة والبرامج وتنمية القدرات.

2- **وقد أكدت تجارب العقود الماضية على التأثير الكبير لقضايا الحوكمة على عمل الصندوق.** ويعمل الصندوق من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي، ومساعدة البلدان الأعضاء في تحقيق نمو قوي ومستدام، والحد من الفقر. ويؤثر ضعف الحوكمة والفساد تأثيرا سلبيا بالطبع على هذه الأهداف، ولذلك يعد التصدي لهذه القضايا أمرا ضروريا لعمل الصندوق.

3- **وينص إطار 2018 على التعاون مع البلدان الأعضاء بشكل أكثر منهجية ونزاهة وإنصافا لمعالجة مواطن الضعف المتعلقة بالحوكمة والفساد.** وتم وضع الإطار استنادا إلى تقييم لسياسة الحوكمة لعام 1997 ناقشه المجلس التنفيذي في تقرير للخبراء صدر عام 2017 (الملحق 1). وخلص التقييم إلى أن الصندوق أحرز تقدما كبيرا في تنفيذ سياسة عام 1997، ولكن لا يزال يوجد مجال كبير لزيادة مشاركته في التصدي لقضايا الحوكمة والفساد. وتحديدا، تم إقرار إطار عام 2018 تحقيقا للأهداف التالية:

- **التشجيع على إجراء تقييمات أكثر منهجية واتساقا لطبيعة مواطن الضعف المتعلقة بالحوكمة والفساد ودرجة حدتها.** وفي ظل هذا الإطار، تركز التقييمات على ست وظائف للدولة: (1) حوكمة المالية العامة، و(2) الرقابة على القطاع المالي، و(3) وحوكمة البنك المركزي وعملياته، و(4) تنظيم الأسواق، و(5) سيادة القانون، و(6) مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. علاوة على ذلك، تحلل هذه التقييمات تصميم إطار مكافحة الفساد في بلد ما ومدى فعاليته.

- **الاسترشاد بالإطار عند إسداء المشورة بشأن السياسات وتقديم الدعم في مجال تنمية القدرات في البلدان التي تحتاج إلى التعاون مع الصندوق.** ويدعو الإطار إلى تقديم مشورة فعالة ومفصلة حسب ظروف كل بلد للحد من مواطن الضعف في وظائف الدولة الست. ويمكن أن تتضمن المشورة أيضا تدابير محددة لمكافحة الفساد حسبما تتطلب ظروف البلد العضو. ويتعين تقديم المشورة في سياق مشاورات مبكرة ووثيقة وصريحة مع سلطات البلد العضو.

- **التصدي للفساد على المستوى عبر الوطني.** يتجاوز الإطار البعد المحلي للفساد من خلال التشجيع على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع (1) رشوة مسؤولي القطاع العام الأجانب ("جانب العرض في الفساد") و(2) كيانات القطاع الخاص من تقديم الخدمات التي من شأنها تسهيل إخفاء العائدات المتحققة من أعمال الفساد عبر الحدود. ويحث الصندوق جميع البلدان الأعضاء، بغض النظر عما إذا كان البلد يواجه فسادا محليا نظاميا أم لا، على السماح بشكل طوعي بتقييم نظمها للكشف عن جوانب الفساد على المستوى عبر الوطني.

4- **ومن المقرر مراجعة الإطار رسميا في منتصف عام 2021.** وتتضمن هذه المراجعة إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز نحو زيادة التعاون مع البلدان الأعضاء بشكل أكثر منهجية ونزاهة وإنصافا في التصدي لمخاطر الحوكمة المؤثرة على الاقتصاد الكلي – وهو الهدف العام المرجو من الإطار.

تنفيذ الإطار

ألف – آلية مؤسسية مركزية

5- **تم وضع آلية مركزية للتقييم المنهجي لمواطن الضعف المتعلقة بالحوكمة والفساد في جميع البلدان الأعضاء بالصندوق البالغ عددها 189 بلدا.** وتحدد هذه الآلية – التي تديرها مجموعة عمل مكونة من كبار الخبراء في مختلف إدارات الصندوق – أي من وظائف الدولة الست المذكورة تتطلب إجراء مناقشات متعمقة مع السلطات.[1] وتحلل أيضا إطار مكافحة الفساد لتحديد ما إذا كانت تتعين مناقشته. واستنادا إلى هذا التحليل، تحدد مجموعة العمل النطاق العام لمجالات الحوكمة والفساد التي يتعين مناقشتها في مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، وتوقيت مناقشتها خلال ثلاث سنوات حسب الأولوية. كذلك يتم تصميم شرطية برامج الصندوق في ضوء ما يتم تحديده من مواطن ضعف في نظم الحوكمة. ويتمثل أحد أهم أهداف هذه الآلية في زيادة المساواة في التعامل مع البلدان الأعضاء في سياق الرقابة والبرامج.

6- **وتستند التقييمات المركزية إلى بيانات كمية ونوعية على حد سواء،**[2] وتعتمد قدر الإمكان على المعلومات التي حصلت عليها بالفعل الإدارات الوظيفية وإدارات المناطق في سياق أنشطة الصندوق الحالية، بما في ذلك المناقشات التي يتم إجراؤها مع السلطات.[3] وتستند التقييمات أيضا إلى المعلومات المقدمة من المؤسسات الأخرى التي يتم إجراء مشاورات دورية مع خبرائها، لا سيما البنك الدولي، وذلك حسب الاقتضاء لا سيما في المجالات التي لا تقع عادة في نطاق اختصاص خبراء الصندوق (القسم رابعا). ويُسترشد بسياسة استخدام مؤشرات الأطراف الثالثة عند استخدام هذه المؤشرات التي تعد أداة مكملة

[1] تمارس مجموعة العمل مهامها تحت رئاسة إدارة شؤون المالية العامة وإدارة الشؤون القانونية وإدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وتشارك فيها إدارات المناطق الجغرافية وإدارة المالية وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية.

[2] يتم إجراء التقييمات بالتعاون بين الإدارات، حيث تختص إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بتنظيم الأسواق؛ وتغطي إدارة الشؤون القانونية سيادة القانون وتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد؛ وتختص إدارة شؤون المالية العامة بحوكمة المالية العامة؛ وتغطي إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية الرقابة على القطاع المالي، وحوكمة البنك المركزي وعملياته بالتنسيق مع إدارة المالية. وتساهم الفرق القطرية في عملية التقييم أيضا بناء على معرفتها بكل بلد.

[3] على سبيل المثال، في حالة إجراء تقييم للضمانات الوقائية لدى البنك المركزي في بلد ما، يمكن الاستفادة من نتائجه وتوصياته في عملية تقييم الحوكمة وتدابير مكافحة الفساد بشكل أعم. ويستفاد أيضا من التقييمات التي يجريها الصندوق والبنك الدولي وفرقة العمل للإجراءات المالية والأجهزة الإقليمية الأخرى على غرارها في دراسة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

للتحليلات التي يجريها خبراء الصندوق والمنظمات الدولية الأخرى، مثل البنك الدولي. وحتى الآن، خضعت جميع البلدان الأعضاء في الصندوق لتقييمات مركزية لمرة واحدة على الأقل.

7- **وعقب إتمام عملية التقييم المركزية، تتعاون الإدارات من أجل تصميم مشورة أكثر ملاءمة وفعالية بشأن قضايا الحوكمة.** وفي حالات عديدة، يتضمن ذلك عقد جلسات بين خبراء مختلف الإدارات لتبادل الأفكار بشأن قضايا الحوكمة في بلد ما. والغرض من هذه الجلسات هو دعم الفرق القطرية من خلال البحث المتعمق في المشورة بشأن السياسات والتدابير الممكنة، والسياق، والأولويات، والاستراتيجيات، مع مراعاة الأطر الحالية التي تنظم الرقابة والبرامج التي يدعمها الصندوق.[4] وتم عقد ما يزيد على 50 جلسة لتبادل الأفكار حول الحوكمة حتى الآن قبيل بعثات الرقابة والبرامج، وشاركت فيها الإدارات الوظيفية، إلى جانب مجموعة من خبراء البنك الدولي في أحيان كثيرة.

8- **كذلك وضعت إدارات المناطق آليات داخلية لدعم تنفيذ الإطار**. وكانت قد كرست جانبا من وقتها للتعرف على متطلبات الإطار الجديد والتنظيم الداخلي اللازم لتنفيذ السياسة. وصممت عمليات جديدة لهذا الغرض. فعلى سبيل المثال، أعدت الإدارة الإفريقية مذكرة داخلية لإرشاد فرق الخبراء التابعة لها، وشكلت مجموعة عمل الحوكمة الإفريقية لجمع الخبرات والتجارب وإرشاد الفرق القطرية، وناقشت قضايا الحوكمة ومكافحة الفساد بصورة منتظمة خلال اجتماعات كبار الخبراء. كذلك شكلت إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مجموعة عمل معنية بقضايا الحوكمة.

9- **وكان تنفيذ الإطار قد وصل إلى مرحلة مستقرة قبل الأزمة، وارتفعت تكلفة أنشطة الحوكمة بحوالي 6 ملايين دولار أمريكي سنويا.**[5] وتضمنت المرحلة الأولى وضع الأدوات والأطر التحليلية اللازمة، والتعلم عن طريق الممارسة بالنسبة للفرق القطرية وإدارات الدعم الوظيفية. وأصبحت هذه الأنشطة الآن جزءا من العمل المعتاد الذي يخدم جميع أعضاء الصندوق لتتحول التكلفة من مرحلة تصميم الإطار إلى مرحلة التنفيذ الكلي. وتمت تغطية هذه التكلفة جزئيا من خلال تخصيص موارد من الميزانية للإدارات الوظيفية (2,4 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2020 و1,9 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2021 على أساس إجمالي)، واستيعاب الجزء المتبقي من خلال إعادة توزيع الاعتمادات وتحديد أولويات الإنفاق في الإدارات الوظيفية وإدارات المناطق. ومن المستهدف زيادة أنشطة بناء القدرات في مجال مكافحة الفساد من 1,1% من مجموع أنشطة بناء القدرات المقدمة في السنة المالية 2019 إلى 1,8% من المجموع في السنة المالية 2023، أي حوالي 4,5 إلى 5 ملايين دولار أمريكي على

[4] تغطي أنشطة الرقابة مواطن ضعف الحوكمة إذا وجد لها تأثير ملموس على ميزان المدفوعات أو الاستقرار المحلي في البلد العضو حاضرا أو مستقبلا. وفي هذه الحالة، تحدد قضايا الحوكمة المستهدفة وتوقيت إدراجها في أنشطة الرقابة حسب طبيعة مواطن الضعف ومدى الحاجة إلى معالجتها. وتدرج الإصلاحات المعنية بمعالجة مواطن ضعف الحوكمة ومخاطر الفساد ضمن شرطية البرامج التي يدعمها الصندوق إذا كانت بالغة الأهمية لتحقيق أهداف برنامج البلد العضو.

[5] وفقا لمسح للفرق القطرية والإدارات الوظيفية المعنية خلال السنة المالية 2019. ويغطي المسح الوقت الذي كرسه الخبراء للعمل على قضايا الحوكمة فقط، ويستثني متابعة أنشطة تنمية القدرات. وسيتم تحديث تقديرات الإنفاق على قضايا الحوكمة حسب الفرق القطرية في تقرير نتائج السنة المالية 2020.

أساس إجمالي.[6] وأكدت الأزمة الحالية والتمويل الطارئ المقدم من الصندوق بشكل أكبر على أهمية قضايا الحوكمة والحاجة إلى دمجها في الأنشطة الأساسية لتصبح جزءا لا يتجزأ منها.

باء – تغطية قضايا الحوكمة والفساد في تقارير الخبراء

10- يتيح التنقيب في النصوص مؤشرات عن كيفية تأثير الإطار على تقارير الخبراء، ولكنه ينطوي على بعض أوجه القصور. وقد أجرى الخبراء تحليلا للنصوص لدراسة الاتجاهات الكلية في الإشارة إلى مصطلحات "الفساد" و"الحوكمة" و"الرشوة" في تقارير خبراء الصندوق. ويُستخدم هذا النهج لأغراض الإيضاح ولا يرصد التغيرات في جودة وملاءمة مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة ومشورته في هذا الشأن (راجع الأمثلة القطرية في الملاحق 11-17).[7] كذلك لا يشير هذا التحليل إلى ما إذا كانت التحليلات التي يجريها خبراء الصندوق بشأن قضايا الحوكمة تزداد فعاليتها مع الوقت وما إذا كانت السياسات التي يوصي الخبراء بها تساهم بالفعل في الحد من الفساد – ولا يزال من المبكر للغاية الوصول إلى استنتاج واضح بشأن هذه المسائل بسبب الفاصل الزمني بين تقديم المشورة وتنفيذها، والفاصل الزمني الأطول بين تنفيذ التدابير واتضاح تأثيرها على الحوكمة والفساد، وعدم دقة قياس هذا التحسن.

11- غير أن تحليل النصوص يشير بالفعل إلى أن قضايا الحوكمة والفساد أصبحت تتم مناقشتها بشكل أكبر وأكثر وضوحا في ظل الإطار (الأشكال البيانية 1-4). فعلى سبيل المثال، ازدادت الإشارة إلى المصطلحات المرتبطة بالحوكمة بأكثر من الضعف في تقارير خبراء الصندوق خلال الثمانية عشر شهرا التالية لموافقة المجلس التنفيذي على الإطار في إبريل 2018، مقارنة بمستواها عام 2017.[8] وفي عام 2019، ازدادت الإشارة إلى هذه المصطلحات بأكثر من أربعة أضعاف مقارنة بمتوسط العقد السابق لإقرار الإطار (الشكل البياني 3)، حيث تضمنت 80% على الأقل من تقارير الخبراء إشارة واحدة على الأقل إلى "الفساد" (الشكل البياني 1).

[6] يرد تعريف أنشطة بناء القدرات في مجال مكافحة الفساد هنا على نطاق ضيق ولا يشمل معظم أنشطة بناء القدرات المتعلقة بالحوكمة مثل تقوية نظم حوكمة المالية العامة، والرقابة على القطاع المالي، وحوكمة البنوك المركزية، وغيرها.

[7] يغطي تحليل النصوص فقط المصطلحات المستخدمة عادة في مناقشة قضايا الحوكمة والفساد، ويستثني المصلحات الأخرى المرتبطة بوظائف الدولة الست (مثل "الأطراف المرتبطة" و"السيطرة على الهيئات التنظيمية" في سياق الرقابة على القطاع المالي، أو "المالك المستفيد" و"الأشخاص المعرضون للمخاطر السياسية" في سياق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

[8] يستند التحليل إلى منهجية مماثلة لتلك المستخدمة في تقرير عام 2017، ويغطي 9185 تقريرا صدر عن خبراء الصندوق خلال الفترة 1979-2019 (بما في ذلك تقارير القضايا المختارة). ويُعرف التواتر بأنه عدد مرات ظهور المصطلحات المرتبطة بالحوكمة ("الحوكمة" و"الفساد" و"الرشوة") في أحد تقارير الخبراء (النص الأساسي، وقسم تقييم الخبراء، والملاحق)، مقارنة بمجموع عدد الكلمات الواردة في تقارير الخبراء. وتعد تقارير القضايا المختارة دزءا من تقارير الرقابة. راجع IMF (2019, 2019a) للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول المنهجية. ويمكن عزو تراجع تواتر المصطلحات المرتبطة بالحوكمة قرب الأزمة المالية العالمية إلى تحول تركيز مشاورات المادة الرابعة إلى القضايا المرتبطة بالأزمة.

Figure 1. Staff Reports with at Least One Reference to "Corruption"

(Share of total staff reports)

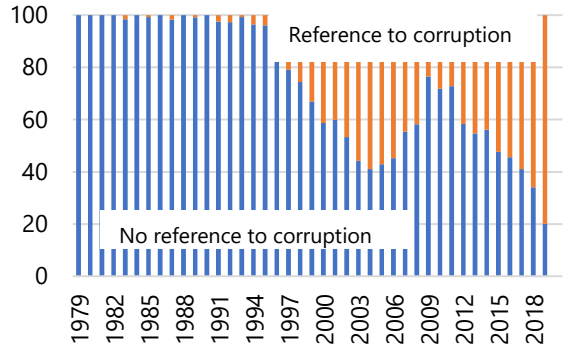

Sources: Fund staff estimates.

Figure 2. Staff Reports with at Least One Reference to "Governance"

(Share of total staff reports)

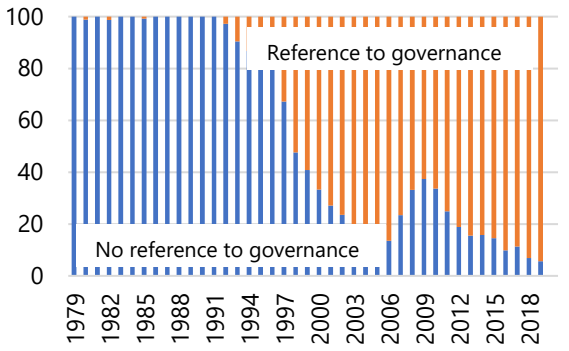

12- **وازداد استخدام المصطلحات المرتبطة بالحوكمة في المتوسط عبر جميع مجموعات البلدان المقسمة حسب مستوى التنمية، والبرامج/أنشطة الرقابة، وإدارات المناطق، ومستوى الفساد المتصور** (الشكلان البيانيان 3 و4). وكانت الزيادة في عدد المصطلحات المستخدمة مماثلة في المتوسط في تقارير الرقابة والبرامج. ونظرا للارتباط الكبير بين مستويات الدخل وضعف الحوكمة، تتضمن تقارير الخبراء عن البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل أكبر قدر من المصطلحات المرتبطة بالحوكمة وأعلى زيادة في استخدام هذه المصطلحات. غير أن استخدام هذه المصطلحات زاد بشكل كبير أيضا (بأكثر من الضعف) في تقارير الاقتصادات المتقدمة. ونظرا لاختلاف تكوين المجموعات القطرية، ازداد استخدام هذه المصطلحات بشكل كبير للغاية في التقارير الصادرة عن الإدارة الإفريقية وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وبشكل ملحوظ أيضا في تقارير إدارة آسيا والمحيط الهادئ والإدارة الأوروبية وإدارة نصف الكرة الغربي.

Figure 3. Governance-Related Terms in IMF Staff Reports—Income Groups and Activity

References to governance-related terms have increased in all country groups by level of development …

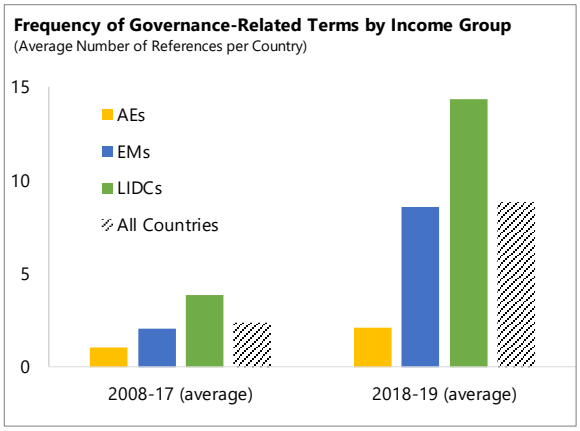

…with relatively large increases in staff reports on LIDCs and EMs.

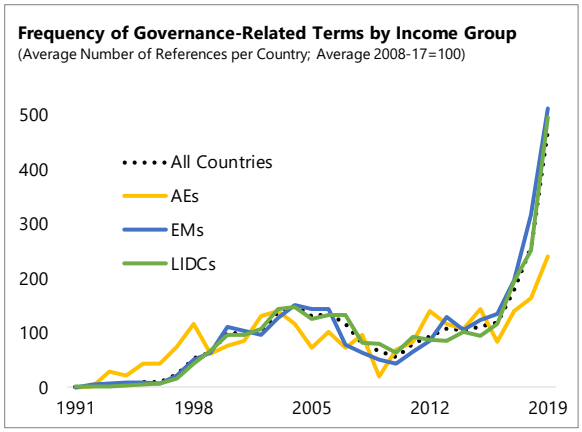

Surveillance and program staff reports saw similarly sized increases…

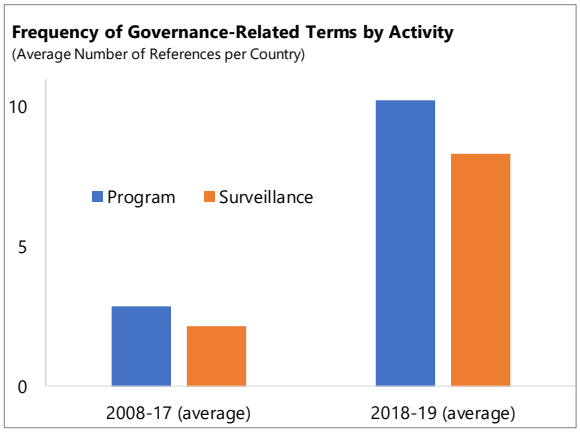

…as both types of reports have followed similar trends over time.

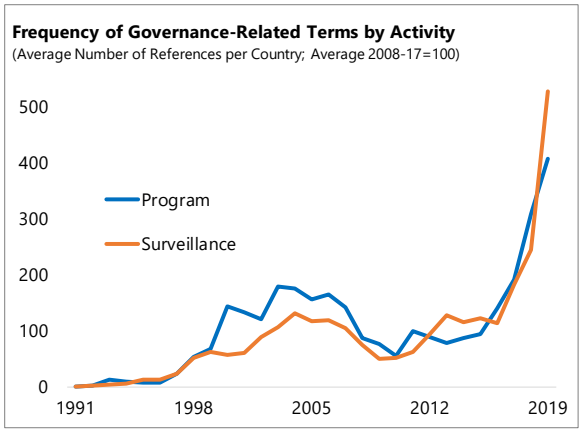

Source: Fund staff calculations.

Note: Governance-related terms refer to "corruption," "governance," and "bribery." The normalized frequency counts the number of governance-related terms in IMF staff reports issued to the Executive Board over the period 1991–2019. The normalized frequency adjusts for the length of staff reports. Selected Issues papers are classified as surveillance staff reports.

Figure 4. Governance-Related Terms in IMF Staff Reports—Area Departments and Control of Corruption Indicator

The absolute number of references to governance-related terms has increased most in AFR and MCD, reflecting differences in country compositions.

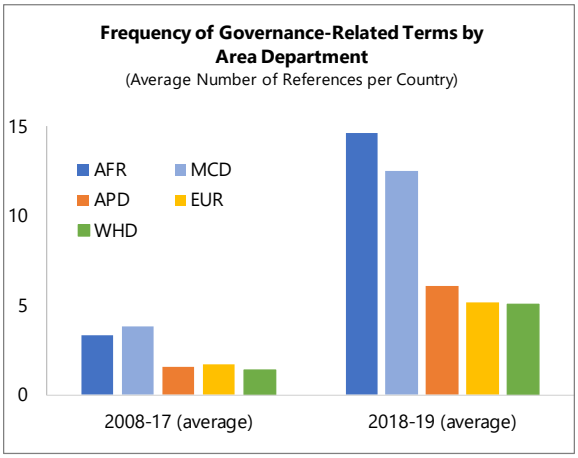

However, the increase in references has been broadly similar across departments in percentage terms, with remarkably similar historical patterns.

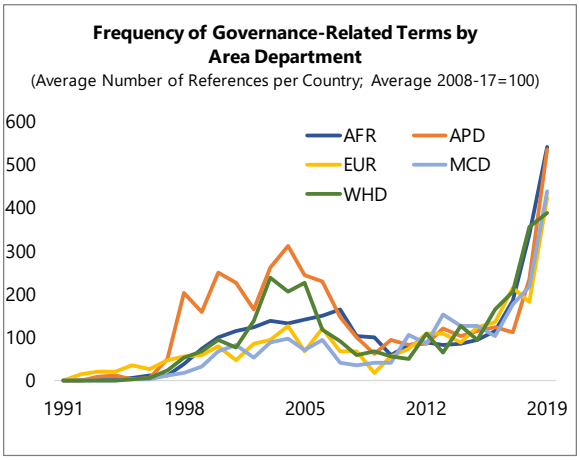

Countries with the weakest control of perceived corruption tend to have more governance-related references in Fund staff reports…

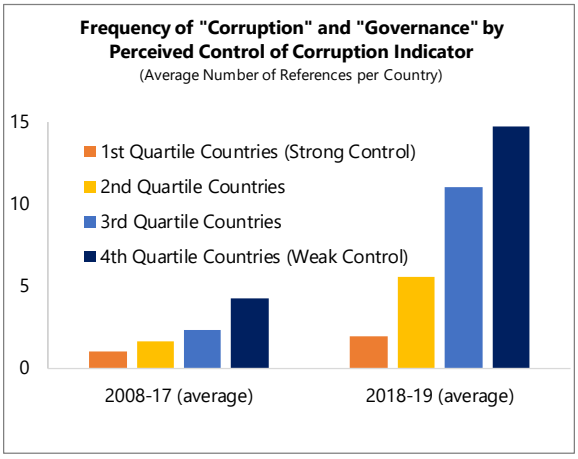

…though discussions on governance vulnerabilities also intensified significantly in countries where perceptions of corruption are less pronounced.

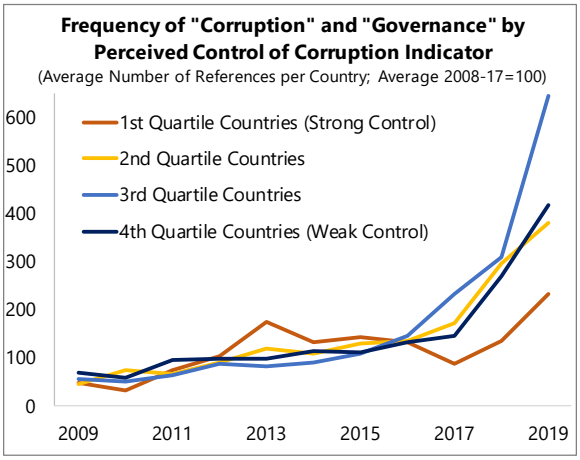

Sources: Worldwide Governance Indicators (WGI) Control of Corruption Indicator and Fund staff calculations.

Note: Governance-related terms refer to "corruption," "governance," and "bribery." The normalized frequency counts the number of governance-related terms in IMF staff reports issued to the Executive Board over the period 1991–2019. The normalized frequency adjusts for the length of staff reports. Selected Issues papers are classified as surveillance staff reports. Control of Corruption quartiles are based on countries' average score over the period 2005–18; first quartile countries have the lowest level of perceived corruption and fourth quartile countries have the highest.

13- كذلك ازداد الارتباط بين تواتر استخدام المصطلحات المرتبطة بالحوكمة ومستوى الفساد المتصور مقارنة بالماضي. ومن أهم سمات النزاهة والمساواة في المعاملة التي أكد عليها تقييم عام 2017 هي ضمان تغطية مواطن الضعف المتعلقة بالحوكمة والفساد بالقدر نفسه في البلدان ذات الظروف المماثلة. وتشير الشواهد الأولية في الشكل البياني 5 إلى زيادة الارتباط بين تغطية القضايا المرتبطة بالحوكمة في تقارير الخبراء ومقاييس السيطرة على الفساد المتصور المستخدمة عموما مقارنة بما قبل 2018.

14- وتشير نتائج التنقيب في النصوص بشكل مبدئي إلى تأثير الإطار على تقارير الخبراء. ويتضح من النتائج أن المناقشات مع جميع البلدان الأعضاء حول قضايا الحوكمة والفساد ازدادت وأصبحت أكثر وضوحا، مع زيادة الارتباط بين حجم التغطية ومستوى الضعف المتصور في نظم الحوكمة.

Figure 5. Correlation Between Perceived Corruption and Governance-Related Terms in Staff Reports
(Correlation coefficient) 1/

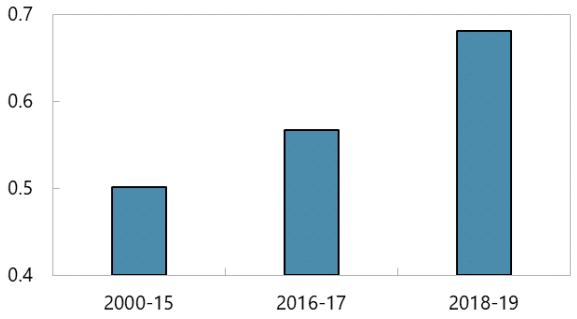

Sources: WGI and Fund staff calculations.

1/ Correlations are calculated annually and based on two variables: (i) a rescaled version of the WGI's Control of Corruption Indicator, with 0 (100) indicating the lowest (highest) level of perceived corruption and (ii) the logarithm of countries' normalized frequency count of the words "corruption" and "governance" in staff reports. A correlation coefficient can take values between 0 and 1.

مشاركة الخبراء في قضايا الحوكمة والفساد

ألف – الرقابة

الجانب المحلي للفساد

15- شجع الإطار على إجراء مناقشات أكثر عمقا ووضوحا مع السلطات وفي تقارير الخبراء.[9] ويتوقف حجم مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة أثناء الأنشطة الرقابية على درجة التأثير الحالي أو المحتمل لهذه القضايا على أداء الاقتصاد الكلي وعلى قدرة الحكومة على التحرك بمصداقية نحو تنفيذ السياسات الهادفة إلى تعزيز استمرارية المركز الخارجي والنمو

[9] أثنت منظمات المجتمع المدني الكبرى على هذه الجهود. فعلى سبيل المثال، قدمت منظمة الشفافية الدولية عرضا خلال اجتماعات الربيع لعام 2019 حول عمل الصندوق في مجال الحوكمة ونشرت مدونة بعنوان "The trillion dollar question: the IMF and anti-corruption one year on". وأشادت المنظمة بالخطوات التي اتخذها الصندوق في هذا المجال مقيسة بزيادة استخدام مصطلحات مثل "الفساد" في تقارير خبراء الصندوق.

المستدام.[10] ويعد ضعف نظم الحوكمة من المخاطر المؤثرة على الاقتصاد الكلي استنادا إلى التقييمات المركزية التي تعتمد على المدخلات الكمية والنوعية (كما ورد آنفا). وفي ضوء مواطن ضعف الحوكمة التي يتم الكشف عنها وطبيعة الفساد وحدته، تجري الفرق القطرية المزيد من المناقشات المتعمقة حول هذه القضايا أثناء مشاورات المادة الرابعة وتقترح المزيد من التوصيات الملموسة بشأن الحوكمة ومكافحة الفساد. ويختلف شكل المشاركة حسب حدة المخاطر. ففي حالات عديدة، يتم دعم المناقشات في تقارير الخبراء بتقارير عن قضايا مختارة وملاحق تعرض تغطية متعمقة لقضايا الحوكمة والفساد.[11] وغالبا ما تحلل هذه التقارير العلاقة بين الفساد والنتائج الاقتصادية الكلية (مثل مدغشقر ومولدوفا ونيجيريا). وتعكف بعض إدارات المناطق أيضا على إجراء تحليلات قطرية مقارنة أكثر عمقا لتحديد القضايا الأكثر تأثيرا في البلدان التي تقع في المناطق التي تختص بها تلك الإدارات والتعاون مع السلطات القطرية من أجل الوصول إلى أفضل الحلول لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد (الإطار 3). وغالبا ما تقدم الإدارات الوظيفية المساعدة اللازمة للفرق القطرية من خلال الدعم الفني من المقر الرئيسي أو المشاركة في البعثات.[12]

16- ويتحدد نطاق تغطية مواطن ضعف الحوكمة حسب نقاط الضعف في كل بلد على حدة. ويعرض الملحق الثاني بعض الأمثلة على كيفية دمج مناقشات الحوكمة في أنشطة الرقابة في ظل الإطار.[13] وتتضمن مواطن ضعف الحوكمة التي تمت مناقشتها في تقارير الخبراء حوكمة المالية العامة (مثل بلغاريا وجيبوتي وماليزيا وجنوب إفريقيا)، وحوكمة البنك المركزي وعملياته (مثل ليبيريا وموزامبيق)، والرقابة على القطاع المالي (مثل كمبوديا والهند وزمبابوي)، وتنظيم الأسواق (مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا)، وإنفاذ العقود وحقوق الملكية (مثل جيبوتي)، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مثل جيبوتي ومالطا وماليزيا)، وإطار مكافحة الفساد (مثل بلغاريا وماليزيا والمكسيك). وتضمن الكثير من تقارير الخبراء وتقارير القضايا المختارة مناقشات شاملة عن عدد من وظائف الدولة وتدابير مكافحة الفساد (مثل مولدوفا).

---

[10] دعا القرار المعني بالرقابة الموحدة لعام 2012 إلى التصدي لمواطن ضعف الحوكمة عندما تزداد حدتها "لتؤثر بشكل ملموس على استقرار ميزان المدفوعات والاستقرار الداخلي حاضرا أو مستقبلا".

[11] تناقَش قضايا الحوكمة منذ منتصف عام 2018 في تقارير القضايا المختارة أو ملاحق تقارير مشاورات المادة الرابعة المعدة عن البلدان التالية: أفغانستان وأنغولا وأرمينيا وأذربيجان وبنين وبوليفيا وبلغاريا والكاميرون ومنطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وكوت ديفوار وجيبوتي وإسواتيني وغابون وغواتيمالا وغيانا والعراق وكازاخستان وكوسوفو ولبنان وليبيريا ومدغشقر ومنغوليا وموزامبيق والنيجر ونيجيريا وبنما وروسيا وصربيا وجنوب إفريقيا وتنزانيا وتوغو وأوغاندا وفييت نام وزامبيا وزمبابوي.

[12] قدمت الإدارات الوظيفية دعما ميدانيا للفرق القطرية فيما يتعلق بقضايا الحوكمة. فعلى سبيل المثال، تقدم إدارة شؤون المالية العامة الدعم غالبا للفرق القطرية في معالجة قضايا حوكمة المالية العامة (مثل إدارة الإيرادات والإدارة المالية العامة). ومنذ إقرار الإطار، قدمت إدارة الشؤون القانونية الدعم الميداني بشأن قضايا الحوكمة والفساد لما يزيد على 22 بعثة تم إيفادها لإجراء مشاورات المادة الرابعة، كما قدمت الدعم من المقر الرئيسي لجميع البعثات المختصة بمشاورات المادة الرابعة والبرامج. ومنذ عام 2011، تقدم إدارة الشؤون القانونية الدعم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي قضايا مكافحة الفساد إلى حد ما أيضا، ولكنها طورت مؤخرا من مستوى الدعم المقدم للفرق في قضايا مكافحة الفساد وسيادة القانون (حقوق الملكية وإنفاذ العقود) بشكل أكثر منهجية – بالرغم من صعوبة ذلك في البداية بسبب محدودية الموارد ونظرا لأن هذه المجالات تعد حديثة وعقدة نسبيا. كذلك تساهم جهود إدارة الإحصاءات نحو تطوير معايير نشر البيانات المعمول بها لدى الصندوق في زيادة شفافية البيانات وتعزيز الحوكمة. وتغطي تقييمات الضمانات الوقائية التي تجريها إدارة المالية ترتيبات الحوكمة بالبنوك المركزية، وترتبط بشكل كبير بين قضايا الحوكمة والفساد. وقدمت إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية الدعم في قضايا الرقابة على القطاع المالي. وتساعد إدارة البحوث عددا من الفرق القطرية في استخدام الأدوات القائمة على النماذج التي استحدثتها الإدارة لأغراض تحليل إصلاحات الحوكمة.

[13] هذه الحالات القطرية مذكورة لأغراض الإيضاح فقط.

جوانب الفساد العابرة للحدود الوطنية: القضايا المتعلقة بجانب العرض وإخفاء عائدات الفساد

17- تم تقييم الإطار في سياق مشاورات المادة الرابعة مع عدد من الاقتصادات المتقدمة بهدف منع الفساد على جانب العرض وإخفاء عائدات الفساد عبر الحدود. ونظرا لأهمية القضايا المتعلقة "بجانب العرض" و"إخفاء عائدات الفساد"، شجع الصندوق بلدانه الأعضاء – بغض النظر عما إذا كانت تواجه فسادا داخليا نظاميا أم لا – على الموافقة الطوعية على تقييم الصندوق لنظمها كجزء من أنشطته الرقابية، سواء أطر مكافحة الرشوة أو الإجراءات المتخذة لمنع المسؤولين الأجانب من إخفاء عائدات الفساد في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وحتى الآن، وافقت عشرة بلدان بصورة طوعية على تقييم نظمها.[14] وتناولت تقارير مشاورات المادة الرابعة مع هذه البلدان، والتي صدرت ما بين عامي 2018 و2020، المسائل التالية: (1) القضايا المتعلقة بالرشوة الأجنبية في فرنسا وألمانيا واليابان،[15] و(2) قضايا مكافحة غسل الأموال في الولايات المتحدة، و(3) قضايا الرشوة الأجنبية ومكافحة غسل الأموال في سويسرا وكندا والجمهورية التشيكية والمملكة المتحدة (الملحق 3). وتتم مناقشة هذه القضايا من خلال التشاور الوثيق مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفرقة العمل للإجراءات المالية استنادا إلى (1) اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و(2) معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية بشأن تسهيل الفساد وإخفاء العائدات المتحققة منه. وبالنسبة لقضايا الرشوة، يستند الصندوق في تقييمه للبلدان الأعضاء الموقعة على اتفاقية مكافحة الرشوة إلى أحكام الاتفاقية، لا سيما الأنشطة الرقابية التي تضطلع بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبالنسبة لباقي الأعضاء، يستند تقييم الصندوق إلى مراجعة النظراء وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويتم التركيز على جوانب الفساد العابرة للحدود الوطنية إدراكا بأن الفساد يمثل مشكلة عالمية يتعين التصدي لها على جميع الجبهات. كذلك تسهم تغطية جوانب الفساد العابرة للحدود الوطنية في تحقيق هدف المساواة بين الأعضاء.

باء – استخدام موارد الصندوق

18- يستفيد الصندوق من إطار عام 2018 في تصميم البرامج التي يدعمها. ووفقا للمبادئ التوجيهية للشرطية، تم إدراج شروط تتعلق بالحوكمة في الحالات التي تؤثر فيها مواطن ضعف الحوكمة على تحقيق أهداف برنامج البلد العضو. وتزداد أهمية إدراج الشروط المتعلقة بالحوكمة بسبب مخاطر السمعة المحتملة التي قد يتعرض لها الصندوق عند تجنب هذه القضايا في الحالات التي تؤثر فيها على الاقتصاد الكلي. وغالبا ما تتعاون الإدارات الوظيفية مع الفرق القطرية من خلال تقديم الدعم الفني والإداري من المقر الرئيسي والمشاركة في البعثات وتقديم المساعدة الفنية. وتحديدا:

- تأتي مكافحة الفساد في مقدمة الأهداف الأساسية لعدد من البرامج الجديدة (أنغولا وجمهورية إفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية وهندوراس وليبيريا ومالي وباكستان وجمهورية الكونغو وسيراليون وأوكرانيا). كذلك تضمنت شرطية هذه البرامج صراحة قواعد معيارية هيكلية و/أو إجراءات مسبقة محددة لمكافحة الفساد في واحدة أو أكثر من وظائف الدولة (الملحق 4). وطلبت

[14] بلدان مجموعة السبعة والنمسا والجمهورية التشيكية وسويسرا.

[15] في مشاورات المادة الرابعة لعامي 2018 و2019.

السلطات في عدد من البلدان، بما في ذلك جمهورية إفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية وهندوراس وجمهورية الكونغو وموزامبيق، إجراء تقييمات تشخيصية لنظم الحوكمة لديها قبل إجراء المناقشات الخاصة بالبرامج. واستند تصميم البرامج إلى المعلومات المستمدة من هذه الدراسات التشخيصية، والتي تتضمن إجراء تقييم متعمق لمواطن ضعف الحوكمة وتوصيات بشأن الإصلاحات.

- وفي البرامج الحالية التي يتطلب تحقيق أهدافها معالجة قضايا الحوكمة والفساد، ساعد تطبيق الإطار في ضمان دمج شروط وتوصيات واضحة وملموسة في تصميم هذه البرامج (مثل القواعد المعيارية الهيكلية بشأن نظام إقرار الذمة المالية لكبار المسؤولين العموميين في غينيا، والقواعد المعيارية الهيكلية بشأن تعزيز استقلالية البنك المركزي في ملاوي، والأمثلة الأخرى الواردة في الملحق 4).

- كذلك شملت مذكرات السياسات الاقتصادية والمالية تدابير متعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد ضمن السياسات التي التزمت السلطات بتنفيذها كجزء من مجموعة تدابير أشمل لدعم تحقيق أهداف البرامج (مثل تطبيق المبادئ الواردة في مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية وتعزيز الإجراءات ذات الصلة بالأشخاص المعرضين للمخاطر السياسية والملاك المستفيدين كجزء من إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكاميرون).

19- **ويتطلب استخدام التمويل الطارئ المتاح من الصندوق في التصدي للصدمات الناتجة عن جائحة كوفيد-19 تعزيز إجراءات الحوكمة مع مراعاة الحاجة الملحة لصرف التمويل بصورة عاجلة.** ويصرف الصندوق التمويل الطارئ في صورة مدفوعات مباشرة مقدمة. ولكن بالرغم من عدم وجود مجال كبير لفرض الشروط التقليدية، يعكف خبراء الصندوق على اتخاذ خطوات لضمان عدم سوء استغلال تمويل الصندوق:

- أولا، يعمل الخبراء على تقييم إجراءات الإدارة المالية العامة ومكافحة الفساد وغسل الأموال التي يمكن طلب تنفيذها دون أن يؤدي ذلك إلى التأخير في صرف التمويل الطارئ دون داع. وتحدد الالتزامات حسب ظروف كل بلد، ولكنها تتضمن عادة تدابير مثل تدقيق الحسابات وتحري الشفافية في سياق عمليات شراء السلع والخدمات (الإطار 1). وتم إدراج هذه الالتزامات بصور مختلفة في برامج معظم البلدان التي تحصل حاليا على مساعدات طارئة من الصندوق للتصدي لأزمة كوفيد-19 (الملحق 5). وفي الحالات التي خلت فيها خطابات النوايا من التزامات صريحة مماثلة، يعكس ذلك عادة تقييم خبراء الصندوق بأن البلد المعني يطبق أطر حوكمة قوية نسبيا، وبالتالي ركزت مناقشات السياسات والالتزامات الواردة بخطابات النوايا على مجالات أخرى ذات أولوية. وتوجد كذلك حالات قليلة تم إبرامها في بداية الأزمة قبل وضع نهج أكثر اتساقا. وفي هذه الحالات، يتوقع الخبراء متابعة هذه القضايا في سياق برامج الصندوق أو أنشطته الرقابية المستقبلية.

- ثانيا، يجب أن تلتزم جميع البلدان التي تحصل على التمويل الطارئ بإجراء تقييم الضمانات الوقائية (ما لم يكن قد تم إجراؤه مؤخرا بالفعل). وتضمن هذه التقييمات للصندوق بشكل معقول كفاءة إطار الحوكمة والإبلاغ والرقابة لدى البنك المركزي في إدارة الموارد، بما في ذلك مدفوعات التمويل التي صرفها الصندوق. وفي حالة وجود قصور، يعد خبراء الصندوق توصيات ذات إطار زمني محدد ويتابعون تنفيذها عن كثب.

- ثالثا، حيثما تظهر مواطن ضعف بالغ في الحوكمة، يتم اللجوء أيضا إلى اتخاذ إجراءات مسبقة مرتبطة بالحوكمة، بما في ذلك المتعلقة بالضمانات الوقائية في البنوك المركزية، وشفافية عمليات التوريد، وأهم تدابير الإدارة المالية العامة.

- رابعا، العديد من البلدان التي تحصل على مساعدات طارئة للتصدي لجائحة كوفيد-19 توجد ترتيبات تمويلية متعددة السنوات بينها وبين الصندوق بالفعل أو ستسعى لإبرام مثل هذه الترتيبات قريبا. وتعد هذه الترتيبات أكثر ملاءمة من التمويل الطارئ للتصدي للقضايا الهيكلية الأطول أجلا التي تنشأ عنها مشكلات ضعف الحوكمة والفساد. وفي هذا السياق، سيواصل الخبراء إدراج تدابير الحوكمة ومكافحة الفساد في هذه البرامج كجزء من تنفيذ الإطار.

الإطار 1 – أهم التدابير الملتزم بها كشرط للحصول على التمويل الطارئ من الصندوق

أكدت جائحة كوفيد-19 مجددا على أهمية التصدي لمخاطر الفساد. وتسعى حكومات العالم إلى الاستجابة للاحتياجات العاجلة الناجمة عن تفشي الفيروس في الوقت الملائم.[1/] غير أن هذه الكوارث غالبا ما تنشأ عنها فرص للفساد كما يتضح من التجارب السابقة. وتحديدا، قد يؤدي الارتفاع المفاجئ في المصروفات العامة إلى زيادة فرص سعي المسؤولين العموميين للكسب الريعي.[2/] وقد تؤثر الأزمات أيضا على فعالية الهيئات الرقابية بسبب حجم الجرائم المستجدة (التي تصاحب الأزمات غالبا)، أو عدم توافر التمويل، أو صعوبة الحصول على المعلومات. ويشير ذلك إلى ضرورة ضمان فرض ضوابط رقابية ملائمة على الإنفاق الطارئ.

وفي إطار الحصول على التمويل الطارئ من الصندوق للتصدي لجائحة كوفيد-19، تلتزم السلطات عادة بإجرائين مرتبطين بالحوكمة في خطاب النوايا. ويتمثل الإجراء الأول في تدقيق النفقات المرتبطة بالأزمة ونشر النتائج على الموقع الإلكتروني للحكومة. وفي معظم الحالات، يضطلع الجهاز الأعلى للرقابة المالية بأعمال التدقيق. ويسهم هذا النهج في تعزيز أوجه التضافر من خلال الاستفادة من الإطار المؤسسي القائم، كما يدعم هذه المؤسسات. ولكن في بعض الحالات، يعهد بأعمال التدقيق إلى مدقق مستقل من خارج الحكومة، لا سيما إذا أُعتبر أن الجهاز الأعلى للرقابة المالية لا يتمتع بقدرات أو استقلالية كافية لإجراء أعمال التدقيق. ويتمثل الإجراء الثاني في نشر عقود التوريد المرتبطة بالأزمة على الموقع الإلكتروني للحكومة، بما في ذلك تحديد الشركات التي تم إرساء العقود عليها وملاكها المستفيدين، وقيد إجراءات التحقق اللاحق من تقديم الخدمات والمنتجات المحددة في العقد. وتُجرى مشاورات منتظمة بين الفرق القطرية وخبراء الحوكمة بالبنك الدولي بشأن أعمال التوريد لتصميم هذا الإجراء حسب ظروف كل بلد، مع مراعاة القوانين والأطر الحالية. وتم إدراج أحد هذين الالتزامين أو كليهما في معظم اتفاقيات التمويل الطارئ المبرمة مع البلدان التي سبق تقييم وضعها كبلدان تعاني من ارتفاع درجة مخاطر الفساد أو مواطن ضعف الحوكمة (الملحق 5).

1/ راجع المذكرات التالية من السلسلة الخاصة بجائحة كوفيد-19 على الموقع الإلكتروني للصندوق imf.org: "إعداد نظم الإدارة المالية العامة لمواجهة تحديات الاستجابة لحالة الطوارئ"، و"إحكام الضوابط الرقابية على تنفيذ الموازنة للحد من مخاطر الفساد في الإنفاق المرتبط بالجائحة"، و"توثيق التكاليف: الشفافية والمساءلة والشرعية في الاستجابة للطوارئ".

2/ ارتبط عدد من الفترات التي شهدت ارتفاعا في المصروفات لمواجهة الأزمات بفضائح مالية (فاشية الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال 2019، والأزمة الأمنية في مالي خلال 2010 و2015، وصناديق الزلازل عام 2010، والأموال المخصصة للتحالف النفطي لدول الكاريبي). وأثناء تفشي فيروس الإيبولا في غرب إفريقيا خلال الفترة 2014-2016، تم الكشف عن مخالفات مالية في 37% من الإنفاق الحكومي البالغة قيمته 8 ملايين دولار أمريكي الممول من الصندوق الاستئماني المعني بالإيبولا في ليبيريا.

جيم – تنمية القدرات

20- تعد تنمية القدرات من أهم عناصر الإطار الداعمة لأعضاء الصندوق، وتركز على الجوانب (التشخيصية) السابقة والجوانب (التنفيذية) اللاحقة. ولدعم التوصيات المقدمة في إطار الرقابة والبرامج، يجري العمل حاليا على تعزيز أنشطة الصندوق في مجال تنمية قدرات السلطات القطرية. وتناقش لجنة تنمية القدرات أولويات تنمية القدرات على المستوى المؤسسي. ومنذ السنة

المالية 2019، اعتبرت لجنة تنمية القدرات مكافحة الفساد من المجالات متزايدة الأهمية. وتجري مناقشة تدخلات تنمية القدرات ذات الأولوية في سياق خطة تخصيص الموارد، وتختلف طبيعة التدخلات حسب طلب كل بلد، ومواطن الضعف المتعلقة بالحوكمة والفساد التي تم الكشف عنها في إطار البرامج الرقابية والإقراضية.[16] [17]

21- وتساعد أنشطة تنمية القدرات في مختلف المجالات (مثل حوكمة البنك المركزي وعملياته، والرقابة على القطاع المالي، وحوكمة المالية العامة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) في معالجة مكامن الضعف في نظم الحوكمة.[18] وتدعم أنشطة تنمية القدرات في مجال حوكمة المالية العامة، وغيره من المجالات، شفافية المالية العامة كما تسهم في تحسين الإدارة المالية العامة. ففي هندوراس على سبيل المثال، تساهم إدارة شؤون المالية العامة في تنمية قدرات الإدارة المالية العامة عن بعد (لمعالجة مواطن انكشاف الصناديق الاستئمانية لمخاطر الفساد) عقب البعثة التشخيصية لنظم الحوكمة (يونيو 2019). وتركز أنشطة تنمية قدرات البنوك المركزية على تعزيز الاستقلالية، والقدرة على اتخاذ القرارات، والتنظيم الداخلي، والضوابط الداخلية على العمليات، وإقرار وتنفيذ المعايير المحاسبية، والإبلاغ بالبنوك المركزية. وحققت هذه البعثات مؤخرا نتائج جيدة في جيبوتي وكوسوفو وغيرهما، حيث كشفت عن مواطن ضعف الحوكمة لدى البنوك المركزية.[19] وكجزء مكمل لهذه الجهود، تجري إدارة المالية بمساعدة إدارة الشؤون القانونية تقييما للضمانات الوقائية لدى البنوك المركزية في سياق استخدام موارد الصندوق. كذلك ازداد الطلب بشكل كبير على المساعدة الفنية في مجال تعزيز حوكمة السلطات المعنية بالإشراف على البنوك.[20] وينفذ الصندوق أيضا برنامج شاملا لتنمية القدرات لمساعدة البلدان الأعضاء على تعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة لديها.[21]

22- كذلك أجرى الخبراء بعثات تشخيصية لنظم الحوكمة للمساعدة في تحديد مواطن الضعف المترسخة ومناقشة إجراءات الإصلاح المحتملة. وأجرت فرق مكونة من خبراء الإدارات الوظيفية المعنية عشر بعثات تشخيصية حتى الآن معنية بقضايا الحوكمة والفساد بناء على طلب السلطات القطرية، ومعظمها في سياق البرامج.[22] وهذه التقييمات التشخيصية عبارة عن "تحليلات

---

[16] تعكف إدارة الشؤون القانونية حاليا على وضع مقترح بشأن تنمية القدرات يمكن دعمه من خلال التمويل المقدم من الجهات المانحة في مجالات أطر مكافحة الفساد، وسيادة القانون، والجوانب القانونية لحوكمة المالية العامة والبنك المركزي.

[17] تشير تحليلات الخبراء إلى أن جهود مكافحة الفساد يكون لها تأثير إيجابي مستمر على الاقتصاد الكلي عندما تقترن بتقوية المؤسسات، مقيسة بحجم جهود تنمية القدرات (WP/18/195).

[18] تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية وإدارة شؤون المالية العامة وإدارة الشؤون القانونية على الترتيب.

[19] تقدم إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية خدمات تنمية القدرات من خلال إيفاد خبراء لفترات طويلة أو قصيرة، ومراجعات استقرار القطاع المالي، وإرسال ما يقرب من 20 بعثة سنويا لتنمية قدرات البنوك المركزية في مجال الحوكمة.

[20] ساعدت مراجعات استقرار القطاع المالي في تحديد مواطن الضعف في الرقابة على القطاع المالي في عدد من البلدان (مثل بنغلاديش وكمبوديا وجيبوتي وغينيا ونيكاراغوا وباراغواي وسري لانكا وزمبابوي)، وتم تقديم مساعدة فنية موجهة لأغراض المتابعة، بما في ذلك في مجال إقراض الأطراف المرتبطة (مثل أفغانستان وأوكرانيا ومولدوفا وأذربيجان). وعقد مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا مؤخرا حلقة نقاش إقليمية حول قضايا الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي.

[21] تستفيد حوالي 58 بلدا متلقيا في جميع إدارات المناطق من أنشطة تنمية القدرات منذ عام 2014.

[22] البلدان العشرة هي جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وهندوراس وغينيا-بيساو وموزامبيق وجمهورية الكونغو وباراغواي وبيرو وزمبابوي. وبعثات تشخيص قضايا الحوكمة هي عبارة عن جهد مشترك بين الإدارات (بالتعاون مع إدارة شؤون المالية العامة وإدارة الشؤون القانونية)، تساهم فيه أحيانا إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية وإدارة المالية والبنك الدولي و/أو بنك التنمية للبلدان الأمريكية. وساعدت فرق تقييم

متعمقة" لدراسة مواطن التعرض لمخاطر الفساد بشكل مفصل ووضع استراتيجية لمعالجة هذه القضايا حسب الأولوية. ونشرت السلطات القطرية في معظم الحالات أهم نتائج هذه البعثات التشخيصية إما في تقارير صادرة عنها (تتناول التحليلات التشخيصية التي تم إجراؤها) أو من خلال الإفصاح عن تقرير المساعدة الفنية الصادر عن الصندوق.[23]

23- واستفادت جميع البعثات والتقارير التشخيصية من المعلومات المهمة التي أتاحتها الأطراف المحلية المعنية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. وتشير التحليلات الواردة بتقارير الخبراء ووثائق البرامج (جمهورية الكونغو على سبيل المثال) إلى أن التقارير التشخيصية ساهمت بشكل كبير في تصميم البرامج والإصلاحات التي نفذتها السلطات. وفي بعض الأحيان، تم تنفيذ الإصلاحات التي أوصى بها الخبراء كجزء من التقييم التشخيصي حتى قبل الانتهاء من المناقشات الخاصة بالبرنامج، مما يعكس الشعور القوي لدى السلطات بأهمية هذه الإصلاحات.

الإطار 2 – تنمية القدرات عبر الوسائل الافتراضية خلال أزمة كوفيد-19

تراجع الطلب على التحليلات التشخيصية وخدمات تنمية القدرات المقدمة من صندوق النقد الدولي خلال أزمة كوفيد-19. ونتيجة لذلك، تراجعت أنشطة تنمية القدرات عموما، ولكن استمر الطلب من جانب بعض البلدان الأعضاء على التحليلات التشخيصية وخدمات تنمية القدرات في مجال الحوكمة لدعم تنفيذ شرطية الإقراض.

واستخدم الخبراء عددا من الوسائل لتقديم خدمات المساعدة الفنية الافتراضية. فعلى سبيل المثال، قدمت إدارة الشؤون القانونية خدمات تنمية القدرات الافتراضية للبلدان التالية: (1) غينيا الاستوائية لتقديم الدعم في صياغة قانون شامل لمكافحة الفساد وفق متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،[1]/ و(2) باكستان للمساعدة في تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذ خطة فرقة العمل للإجراءات المالية. وفي سيراليون، تم تقديم الدعم الافتراضي بشأن أفضل الممارسات اللازمة لإنشاء صندوق للإيرادات والنفقات مخصص لمكافحة كوفيد-19. وفي جورجيا، تم تقديم الدعم الافتراضي في تنفيذ تعليمات المحاسبة والإبلاغ المعدلة، ومراقبة وإدارة مخاطر المالية العامة الناجمة عن المؤسسات المملوكة للدولة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وعقب إيفاد بعثة لتشخيص نظم الحوكمة في هندوراس (يونيو 2019)، تعكف إدارة شؤون المالية العامة حاليا على تنمية قدرات الإدارة المالية العامة عن بعد، بما في ذلك معالجة مواطن انكشاف الصناديق الاستئمانية لمخاطر الفساد. ويجري التجهيز حاليا في المقر الرئيسي لإجراء التقييمات التشخيصية لنظم الحوكمة عبر الوسائل الافتراضية.

1/ يعد إقرار قانون لمكافحة الفساد في غينيا الاستوائية إحدى القواعد المعيارية الهيكلية الواردة ببرنامجها المدعوم بتسهيل الصندوق الممدد.

دال – العمل التحليلي والاتصالات الاستراتيجية

24- ساعد العمل التحليلي في مجال الحوكمة على تنفيذ الإطار. ويتضمن ذلك المطبوعات المهمة التي تصدر عن الصندوق مثل تقرير الراصد المالي، والتقارير التي تعدها إدارات المناطق بشأن قضايا الحوكمة الإقليمية، وأوراق العمل المختلفة

الضمانات الوقائية البعثات التشخيصية من خلال المشاركة المباشرة (مثل زمبابوي) أو التنسيق مع الفرق التشخيصية في بعض الجوانب لدعم تحقيق النتائج المرجوة (مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية).

[23] يوصى بنشر تقارير تشخيص نظم الحوكمة أو استراتيجيات السلطات المعنية بالحوكمة، حيث يعطي ذلك إشارة واضحة على شعور السلطات بأهمية الحوكمة ويتيح للمجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى مراقبة تنفيذ الحكومة لهذه الاستراتيجيات. وحتى الآن، تم نشر التقارير الخاصة بجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وموزامبيق وجمهورية إفريقيا الوسطى.

التي يصدرها خبراء الصندوق.[24] ويعكف خبراء الصندوق أيضا على إعداد مذكرات داخلية شاملة بشأن أهم مجالات مكافحة الفساد ذات الصلة بالإطار – مثل هيئات مكافحة الفساد ومتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وسيادة القانون ونظام إقرار الذمة المالية للمسؤولين العموميين – لتقديم إرشادات مفصلة بشأن المناقشات مع السلطات القطرية. وأخيرا، يجري العمل حاليا على إنشاء موقع إلكتروني لتبادل المعارف والمعلومات على مستوى الصندوق وعرض أفضل الممارسات في تنفيذ الإطار ودراسات الحالة ذات الصلة لمساعدة الفرق القطرية في عملها في مجال الحوكمة.

25- **وتم تنفيذ نهج شامل للتواصل والاتصالات كان له دور حيوي في تنفيذ الإطار بهدف فهم دور الصندوق في هذا المجال واستقطاب الدعم اللازم لهذا الدور**. وتضمنت أنشطة التواصل الخطابات التي يلقيها أعضاء الإدارة العليا، والفعاليات والعروض المهمة، واللقاءات الثنائية مع أهم الأطراف المعنية، والتحديث المستمر لصحف الوقائع ذات الصلة.[25] وألقى أعضاء الإدارة العليا للصندوق عددا من الخطابات في مختلف الفعاليات رفيعة المستوى للتأكيد على أهمية التصدي لقضايا الحوكمة والفساد. وتم تنظيم حلقات نقاش رفيعة المستوى أثناء الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع، إلى جانب عقد لقاءات ثنائية مع وفود مختلف البلدان والبرلمانيين والمجتمع المدني، بما في ذلك الشباب والأكاديميين والصحفيين (الإطار 3). فضلا عن ذلك، ناقشت مدونات الصندوق تحديات الفساد والآثار الناجمة عنه ومختلف الجوانب المتعلقة به.

26- **ويجري العمل حاليا على تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني** التي تعد من أهم أطراف الحوار على المستوى القطري لما تقدمه من آراء متعمقة حول إطار الحوكمة ومكافحة الفساد، وشريكا أساسيا داعما لتوصيات الصندوق على مستوى السياسات، كما في حالة إصلاحات مكافحة الفساد في أوكرانيا. وقد التقى خبراء الصندوق مع عدد من منظمات المجتمع المدني خلال جميع البعثات التشخيصية لنظم الحوكمة، وغالبا ما يتم إجراء مشاورات معها لأغراض بعثات الرقابة والبرامج. كذلك يتعاون ممثلو الصندوق المقيمين بصفة منتظمة مع منظمات المجتمع المدني في بلدانهم. ونظمت إدارة التواصل اجتماعات دورية مع مجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني. وقررت بعض منظمات المجتمع المدني، مثل منظمة الشفافية الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، إجراء تقييمات خارجية للإجراءات التي يتخذها الصندوق إزاء قضايا الحوكمة. غير أن بعض منظمات المجتمع المدني أشارت إلى أن بعض النظم السياسية تفرض قيودا شديدة على عملياتها، وأعربت عن أسفها لكون هذه القيود خارج نطاق عمل الصندوق. وأعربت منظمات المجتمع المدني عن سعادتها عموما لزيادة تغطية قضايا الحوكمة والفساد في إطار أنشطة الصندوق الرقابية والإقراضية، ولكنها أشارت إلى وجود مجال أكبر لتعزيز المساواة في تغطية قضايا الحوكمة والفساد وتحسين التعاون مع منظمات المجتمع المدني. ويتواصل أعضاء الإدارة العليا للصندوق وخبراؤه بانتظام مع عدد من منظمات المجتمع المدني خلال أزمة كوفيد-19 للمساعدة في الاستجابة لتحديات الحوكمة المصاحبة للتمويل الطارئ المقدم من الصندوق.

27- **وينظم خبراء الصندوق عددا من فعاليات التواصل للتشجيع على إيجاد حلول لمشكلات معينة**. فعلى سبيل المثال، تم إطلاق تحدي مكافحة الفساد، وهو إحدى الفعاليات التي تم تنظيمها ليوم واحد في مختبر الابتكار خلال الاجتماعات السنوية لعام 2019، واستقطبت جمهورا عريضا وما يزيد على 120 مقترحا لمكافحة الفساد من المؤسسات المالية الدولية الأخرى

[24] راجع على سبيل المثال عدد سبتمبر 2019 من مجلة التمويل والتنمية بعنوان الجوانب المستترة في الاقتصاد العالمي، وعدد من أوراق العمل التي تناقش قضايا الحوكمة والفساد مثل: (1) Measurement and Macro-Relevance of Corruption: A Big Data Approach. August 2018، و(2) A Governance Dividend for Sub-Saharan Africa? January 2019، و(3) Macro-Fiscal Gains from Anti-Corruption Reforms in the Republic of Congo, June 2019. راجع أيضا الإطار 3.

[25] راجع الصندوق والحوكمة السليمة، وكيف يشجع الصندوق الشفافية والمساءلة في استخدام المساعدات المالية لمواجهة جائحة كوفيد-19.

والسلطات القطرية ومنظمات المجتمع المدني، والعديد منها مقترحات واعدة ومبتكرة. وتم اختيار 8 فرق لاستكمال المراحل التالية من التحدي. وبدعم من السلطات السويسرية، تم توفير تمويل مبدئي للفرق لتطوير مقترحاتها تمهيدا لعرضها خلال الاجتماعات السنوية لعام 2020.

الإطار 3 – مجموعة مختارة من أنشطة العمل التحليلي والتواصل	
العمل التحليلي	مدونة الصندوق بعنوان Corruption in Latin America: A Way Forward الصادرة في سبتمبر 2017. تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لأوروبا الصادر عن الإدارة الأوروبية في نوفمبر 2017 بعنوان Reforming the Judiciary: Learning from the Experience of Central, Eastern, and Southeastern Europe عدد إبريل 2019 من تقرير الراصد المالي بعنوان "كبح الفساد". ويقيم الفصل تكلفة الفساد على المالية العامة، ويتناول ممارسات ومؤسسات المالية العامة التي تحد من فرص وحوافز الفساد. الفصل الثالث من عدد أكتوبر 2019 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بعنوان إعادة تحفيز النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات ذات الدخل المنخفض: ما الدور الممكن للإصلاحات الهيكلية؟ ويخلص هذا الفصل إلى أن إصلاحات الحوكمة تساعد في تقوية النمو، وأن نظم الحوكمة القوية تسهم في تعزيز المكاسب المتحققة من الإصلاحات الأخرى. تقرير صادر عن الإدارة الأوروبية في يونية 2019 بعنوان Reassessing the Role of State-Owned Enterprises in Central, Eastern and Southeastern Europe. فصل بعنوان State-Owned Enterprises: The Other Government من عدد إبريل 2020 من تقرير الراصد المالي. يركز الفصل على كيفية استخدام المؤسسات المملوكة للدولة بحكمة وتحسين أدائها وإدارة تحدياتها ومخاطرها في الوقت نفسه. دراسة بعنوان Improving Fiscal Transparency to Raise Government Efficiency and Reduce Corruption Vulnerabilities in Central, Eastern, and Southeastern Europe صادرة عن الإدارة الأوروبية في مايو 2020. مذكرة بعنوان توثيق التكاليف: الشفافية والمساءلة والشرعية في الاستجابة للطوارئ ومذكرة بعنوان إحكام الضوابط الرقابية على تنفيذ الموازنة للحد من مخاطر الفساد في الإنفاق المرتبط بالجائحة، مايو 2020، من السلسلة الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي حول سياسات المالية العامة اللازمة للتصدي لجائحة كوفيد-19. دراسة تصدر قريبا عن إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالتعاون مع إدارة المالية وإدارة الشؤون القانونية بعنوان Supporting Better Economic Governance and Anti-Corruption Efforts in the Middle East, North Africa, and Central Asia.
حلقات النقاش والفعاليات وأنشطة التواصل الأخرى رفيعة المستوى	منتدى المالية العامة حول الفساد وحوكمة القطاع العام الذي افتتحته المدير العام خلال اجتماعات الربيع في إبريل 2018. منظمة الشفافية الدولية وصندوق النقد الدولي: تمت مناقشة جهود صندوق النقد الدولي في مجال مكافحة الفساد خلال مقابلة مع المدير العام أثناء اجتماعات الربيع لعام 2019. اجتماع بعنوان " Supporting Anti-Corruption Efforts Through Better Economic Governance in the Middle East, North African, and Central Asia " عقد في 19 فبراير 2020 في مراكش بالمغرب بمشاركة المدير العام. فعالية بعنوان "Combating Emergency Finance Abuse: A Discussion with CSOs" من المقرر أن ينظمها معهد التدريب لصالح إفريقيا بالتنسيق مع إدارة الشؤون القانونية وإدارة شؤون المالية العامة وإدارة التواصل في يوليو 2020. مقابلة منظمة الشفافية الدولية مع المدير العام والفعاليات ذات الصلة. صحيفة وقائع بعنوان كيف يشجع الصندوق الشفافية والمساءلة في استخدام المالية لمواجهة جائحة كوفيد-19.

التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى

28- يشكل التعاون مع البنك الدولي عنصرا أساسيا في تنفيذ الإطار، حيث يعتمد خبراء الصندوق على خبرة البنك الدولي في مختلف مجالات الحوكمة المهمة (مثل المؤسسات المملوكة للدولة والتوريد). ويشارك خبراء البنك الدولي بمعلومات وبيانات مهمة في تدخلات الصندوق القطرية. ويتم جمع هذه المعلومات والبيانات على مراحل متعددة ومستويات مختلفة لدعم تقييم طبيعة مخاطر الحوكمة ودرجة حدتها، بما في ذلك الفساد، وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية في كل بلد عضو:

- تم عقد اجتماعات دورية بين خبراء البنك الدولي والصندوق لتحديد ومناقشة مخاطر الحوكمة والفساد في كل بلد.
- يستند خبراء الصندوق في تقييماتهم إلى تحليلات خبراء البنك الدولي وتقاريرهم ومشورتهم (مثل تقييم السياسات والمؤسسات القطرية، وتقارير *ممارسة الأعمال*، وتقارير التوريد والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والخبرات في مجال المؤسسات المملوكة للدولة)، لا سيما في المجالات التي يتمتع فيها البنك الدولي بخبرة أكبر.
- عادة ما يحضر خبراء البنك الدولي الإقليميين والفنيين جلسات تبادل الآراء والأفكار حول قضايا الحوكمة التي تسبق مشاورات المادة الرابعة أو بعثات البرامج للمساعدة في تحديد مجالات العمل ذات الأولوية في بلد ما.
- يساهم خبراء البنك الدولي بمواد ومعلومات مرجعية في التقييمات التشخيصية لنظم الحوكمة، كما شاركوا في عدد من البعثات التي تغطي قضايا التوريدات العامة غالبا.[26] والبنك الدولي شريك أيضا في تحدي مكافحة الفساد.
- يسهم التعاون بين البنك الدولي والصندوق في تعزيز مردود وفعالية جدول أعمال الحوكمة. ويركز التعاون بين المؤسستين على تحسين جودتهما وفعاليتهما وكفاءتهما والدعم الذي تقدماه للبلدان الأعضاء في التعامل مع مواطن ضعف الحوكمة وقضايا الفساد.

29- كذلك تزداد أوجه التعاون بين الصندوق ومنظمات دولية أخرى:

- **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:** يضطلع المكتب بالمسؤوليات والوظائف الأساسية والتنفيذية المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.[27] ويضطلع المكتب بالوظائف التالية: (1) أمانة مؤتمر الدول الأطراف، و(2) دعم آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية – وهو استعراض إلزامي يجريه النظراء لتقييم امتثال الدول الأطراف لمتطلبات الاتفاقية، و(3) تقديم المساعدة الفنية. كذلك يُستند إلى المعلومات المتاحة من المكتب في تغطية قضايا مكافحة الفساد في تقارير مشاورات المادة الرابعة والبرامج والدراسات التشخيصية. ودائما ما يستفيد خبراء الصندوق من خبرة موظفي المكتب والتقارير القطرية التي تعرض نتائج آلية الاستعراض. ويتواصل خبراء الصندوق مع خبراء المكتب بصفة منتظمة في إطار العمل الميداني –

[26] شارك خبراء بنك التنمية للبلدان الأمريكية في إحدى البعثات التشخيصية لنظم الحوكمة.

[27] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي الوثيقة العالمية الوحيدة التي تلزم أطرافها قانونا بمكافحة الفساد. وانضم إلى الاتفاقية جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بخلاف دول قليلة. ونظرا للنهج الشامل المتضمن في الاتفاقية والطبيعة الملزمة للعديد من أحكامها، فإنها تعد أداة فريدة لتصميم استجابة شاملة لقضية عالمية. وتغطي الاتفاقية خمسة مجالات أساسية: التدابير الاحترازية، والتجريم وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي، واسترداد الأصول، والمساعدة الفنية وتبادل المعلومات.

في مالي وإكوادور على سبيل المثال – للاستفادة من معلوماتهم ودعمهم على المستوى القطري. وتدعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التعاون بين المكتب والصندوق بفضل دورها في تحسين أطر مكافحة الفساد المحلية والتزام الدول الأعضاء بتنفيذها على وجه السرعة.

- **منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:** ترسي اتفاقية مكافحة الرشوة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي معايير ملزمة قانونا لتجريم رشوة المسؤولين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، وتنص على مجموعة من التدابير ذات الصلة لتفعيل هذه المعايير. وتعد الاتفاقية الوثيقة الدولية الأولى والوحيدة لمكافحة الفساد التي تركز على "جانب العرض" في الفساد.[28] وقد أقر أعضاء مجموعة العمل المعنية بالرشوة المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إرشادات داخلية في إبريل 2019 تتناول بالتفصيل قواعد مشاركة الصندوق في قضايا الفساد على جانب العرض في سياق أنشطة الرقابة استنادا إلى الآلية الرقابية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتعد المواد الصادرة عن مجموعة العمل المعنية بالرشوة المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي الأساس الذي يستند إليه الصندوق في تغطية هذا الموضوع في تقارير مشاورات المادة الرابعة. وتتيح هذه الإرشادات للصندوق الاعتماد على خبرة المنظمة وتقارير التقييم الصادرة عن مجموعة العمل في هذا المجال، وتمنع ازدواجية الجهود. ويساعد التعاون بين المنظمة والصندوق على توسيع نطاق عمل المجموعة ومتابعة تنفيذ التوصيات المقدمة كجزء من المشورة بشأن السياسات في إطار مشاورات المادة الرابعة.

- **فرقة العمل للإجراءات المالية:** تحدد تقارير التقييم المتبادل التي تصدرها الفرقة نقاط الضعف في الإطار القانوني والمؤسسي للبلدان التي قد تسهل إخفاء المسؤولين الأجانب للعائدات المتحققة من الفساد (على سبيل المثال، تتضمن المجالات التي يتم تقييمها التدابير ذات الصلة بالأشخاص المعرضين للمخاطر السياسية، والملاك المستفيدين في الكيانات والترتيبات الاعتبارية، والإنفاذ، والتعاون الدولي). ويعمل الصندوق عن كثب مع فرقة العمل على تغطية القضايا المتعلقة بإخفاء عائدات الفساد في إطار مشاورات المادة الرابعة. وتستند تقييمات الصندوق بشأن قضايا إخفاء عائدات الفساد إلى معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن فرقة العمل. ويتيح التعاون مع الصندوق لفرقة العمل تعزيز المعايير والتوصيات الصادرة عنها.

- **مجلس الاستقرار المالي وغيره من المنظمات المختصة بوضع المعايير:** ينسق خبراء الصندوق مع هذه المنظمات التي وضعت مجموعة شاملة من الأدوات ذات الصلة بالرقابة على القطاع المالي (مبادئ الحوكمة المؤسسية للبنوك والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة).

30- وبوجه أعم، حظي الإطار بترحيب المجتمع الدولي وساهم في تعزيز مشاركة الصندوق في أهم منتديات مكافحة الفساد العالمية. وفي الوقت الحالي، يشارك خبراء الصندوق بانتظام بالحضور والمساهمات في اجتماعات مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد المنبثقة عن مجموعة العشرين ومجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد التابعة للجنة المساعدات الإنمائية المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفعاليات مبادرة الشراكة ضد الفساد التي أطلقها المنتدى الاقتصادي

[28] تضع الاتفاقية آلية مفتوحة لمراجعات النظراء لضمان تنفيذ الالتزامات الدولية التي تعهدت بها البلدان بموجب الاتفاقية. وتجري هذه المراجعات مجموعة العمل المعنية بالرشوة المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتتضمن تقارير المراجعات القطرية توصيات ناتجة عن المتابعة الحثيثة للبلدان المعنية.

العالمي. ويستهدف خبراء الصندوق حاليا توسيع نطاق التواصل مع الأجهزة الإقليمية، مثل مجموعة الدول المناهضة للفساد المنبثقة عن مجلس أوروبا، وبنوك التنمية الإقليمية.

التحديات المتبقية والخطوات التالية

31- **يتعين مواصلة الجهود لدعم تنفيذ الإطار**. ويُتوقع مواجهة التحديات التالية في المستقبل القريب:

- **ضمان استمرار مشاركة الصندوق:** يُتوقع في معظم الأحوال أن يكون التقدم المحرز نحو تعزيز جهود الحوكمة ومكافحة الفساد تدريجيا وأن يتطلب سعيا مستمرا. لذلك يتطلب العمل في مجال الحوكمة الاستمرار في توجيه موارد إدارات المناطق والإدارات الوظيفية نحو هذا الغرض ومواصلة الجهود لفترة طويلة لضمان نجاحها كما ورد بالإطار. وسيتطلب ذلك أيضا التزاما مستمرا من جانب المجلس والإدارة العليا بإيلاء الأولوية لقضايا الحوكمة ومكافحة الفساد.

- **نظرا لمواطن الضعف المترسخة، يتعين أن تواصل السلطات القطرية جهودها والتأكيد على التزامها بتعزيز الحوكمة السليمة ومكافحة الفساد.** ولا تزال قضايا الحوكمة والفساد من الموضوعات الحساسة. وقد يكون من الصعب في بلدان عديدة مناقشة هذه القضايا وتشجيع الإرادة السياسية. وفي ضوء التجارب السابقة، أشارت الفرق القطرية إلى إمكانية تحسين سبل التعاون مع السلطات من خلال ما يلي:

  - الاستمرار في شرح المسوغات التي تستند إليها آراء الخبراء والتوصية بحلول عملية وتفصيلية وسهلة التطبيق من خلال (1) المقارنة بالبلدان النظيرة وتبادل خبراتها، و(2) تحليل الآثار الإيجابية لانحسار الفساد على أداء الاقتصاد الكلي، و(3) متابعة تنفيذ التوصيات السابقة.

  - إشراك السلطات في هذه العملية مبكرا (أثناء زيارات الخبراء على سبيل المثال)، بما في ذلك من خلال المديرين التنفيذيين المختصين، وتحديد رواد الإصلاح من كبار المسؤولين الحكوميين والعمل معهم.

  - التأكيد على أن البلد لن يتم التمييز ضده، حيث يتم إجراء تقييمات الحوكمة في جميع البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا، بما في ذلك الجوانب العابرة للحدود الوطنية في عدد من الاقتصادات المتقدمة.

  - الاهتمام بقضايا الاقتصاد السياسي والتوقيت. كان لإجراء المناقشات بشكل تدريجي على مراحل متتالية تأثير إيجابي في بعض الحالات. فمن المهم السماح للسلطات باستيعاب المناقشات والإدلاء بآرائها، والموازنة بين الإصلاحات القانونية والمؤسسية وجهودها من أجل تعزيز عملية التنفيذ.

  - التواصل مع الأطراف المعنية. أثارت منظمات المجتمع المدني في بعض البلدان مخاوف بشأن دور الصندوق والتأثير المحدود لمشاركته في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد. وفي هذه الحالات، أثنت منظمات المجتمع المدني عموما على المشاركات المستمرة للخبراء في مناقشة مخاوفها المرتبطة بالحوكمة وحرصهم على الاستفادة من دور هذه المنظمات في إشراك الحكومات في هذه الإصلاحات.

  - البناء على مجالات الإصلاح ذات الأولوية بالنسبة للسلطات، وإبراز الإنجازات والتقدم المحرز في تقارير الخبراء، وإلقاء الضوء على أي تباطؤ أو تراجع في وتيرة الإصلاحات.

- في الحالات التي لم تتعاون فيها السلطات بفعالية بشأن القضايا المرتبطة بالحوكمة، أشار السلطات بوضوح إلى ذلك في تقاريرهم وأجروا مناقشات مبكرة حول هذه القضايا قبل الدورة الرقابية التالية.

- **دعم الفرق القطرية:** قد لا تشعر الفرق القطرية دائما أثناء البعثات بأن لديها الإمكانات اللازمة لمناقشة القضايا الفنية، مثل أطر مكافحة الفساد، وسيادة القانون، والرقابة على القطاع المالي، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لذلك سيتعين على الإدارات الوظيفية الاستمرار في دعم الفرق القطرية في مناقشة هذه القضايا التي يغطيها الإطار من خلال جلسات تبادل الآراء والأفكار بالمقر الرئيسي، والدعم الميداني أثناء البعثات في أنشطة الرقابة وتقييم استخدام موارد الصندوق، وبعثات تشخيص نظم الحوكمة. وبوجه أعم، سيتطلب التنفيذ الفعال للسياسة على المدى الطويل توافر خبرات قوية وإدارة المعرفة المؤسسية ومواصلة أنشطة التواصل والتدريب الداخلية لدعم الخبراء. ويواصل الخبراء العمل على إنشاء موقع إلكتروني لتبادل المعرفة في هذا المجال وتنظيم اجتماعات دورية للتواصل مع إدارات المناطق.

- **سد فجوات البيانات:** تختلف تغطية البيانات ومعرفة الخبراء بقضايا الحوكمة من بلد لآخر. وفي الحالات التي سبق فيها للخبراء تقديم المساعدة الفنية، أو تقييم الضمانات الوقائية، أو تنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي أو إجراء تقييم الرقابة والتنظيم في القطاع المالي، أو تقييم إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو تشخيص نظام الحوكمة، سيكون لديهم قدر أكبر من البيانات والمعرفة. ومن المهم في الحالات الأخرى الاستفادة من عمل المنظمات الدولية الأخرى، مثل البنك الدولي في مجال التوريد والمؤسسات المملوكة للدولة. كذلك ينبغي الحصول على معلومات من الأطراف المعنية المحلية والبيانات الجزئية الخاصة بكل بلد واستخدامها حسب الحاجة. ويهدف عدد من المبادرات إلى سد فجوات البيانات: (1) يجري الخبراء تحليلات لقضايا البيانات، حيث نشرت إدارة آسيا والمحيط الهادئ على سبيل المثال ورقة عمل حول استخدام البيانات الكبيرة في تقييم تأثير الفساد على الاقتصاد الكلي، و(2) يجري العمل حاليا على فهم المزيد بشأن مخاطر الفساد في سياق دراسات تصدر لاحقا حول القطاع غير الرسمي والتدفقات المالية غير المشروعة، و(3) يغطي تحدي مكافحة الفساد الجاري عددا من المجالات، مثل قياس مخاطر الفساد.

- **الاتفاق مع عدد أكبر من البلدان للتطوع من أجل تقييم جوانب الفساد العابرة للحدود استنادا إلى تقارير التقييم الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفرقة العمل للإجراءات المالية:** يحث الخبراء البلدان الأعضاء بقوة على التطوع من أجل تقييم القضايا المتعلقة بجانب العرض في الفساد وإخفاء العائدات المتحققة منه، ولكن حتى الآن لم يتطوع لإجراء هذه التقييمات سوى بلدان مجموعة السبعة والنمسا والجمهورية التشيكية وسويسرا. ويجب تطوع عدد أكبر من البلدان من أجل تعزيز مساهمة الصندوق في تسليط الضوء على قضية تسهيل الفساد العابر للحدود الوطنية التي تمثل مشكلة مهمة وتشجيع الإصلاحات والحلول في هذا المجال.

- **مراقبة التزامات السلطات بموجب أدوات التمويل السريع:** ستتطلب مراقبة تنفيذ الالتزامات التي تتعهد بها السلطات المستفيدة من أداة التمويل السريع/التسهيل الائتماني السريع أثناء أزمة كوفيد-19 جهدا أكبر من جانب الفرق القطرية. وقد يؤدي عدم تنفيذ هذه الالتزامات إلى تشديد الشرطية المرتبطة بالحوكمة ومكافحة الفساد في البرامج القادمة و/أو زيادة المشورة بشأن السياسات ذات الصلة التي تتم مناقشتها أثناء الأنشطة الرقابية.

32- ومن المقرر إجراء تقييم شامل ومتعمق لتجربة تنفيذ إطار عام 2018 في سياق المراجعة الرسمية للإطار في منصف عام 2021. ومن المتوقع أن تكون هذه المراجعة عبارة عن مشاورات حول تنفيذ الإطار عبر البلدان الأعضاء. وستتضمن المراجعة تقييم التقدم المحرز نحو تعزيز التعاون مع البلدان الأعضاء بشكل أكثر منهجية وفعالية ونزاهة ومساواة للتصدي لمخاطر الحوكمة المؤثرة على الاقتصاد الكلي – وهو الهدف العام للإطار.

المراجع

IMF, 1996, "The Role of the Fund in Good Governance, " December.

IMF 2016b, "Corruption: Costs and Mitigating Strategies," Staff Discussion Note 16/05, May

IMF 2017, The Role of the Fund in Governance Issues – Review of the Guidance Note – Preliminary Considerations

IMF 2017, The Role of the Fund in Governance Issues – Review of the Guidance Note – Preliminary Considerations – Background Notes

Working Paper No. 18/195. The Measurement and Macro-Relevance of Corruption: A Big Data Approach. August 2018.

IMF, 2019, "A Strategy for IMF Engagement on Social Spending," SM/19/69.

-----, 2019a, "A Strategy for IMF Engagement on Social Spending—Background Papers," SM/19/69, Sup. 1.

Finance and Development Magazine. Hidden Corners of the Global Economy (various articles). September 2019.

Working Paper No. 19/121: Macro-Fiscal Gains from Anti-Corruption Reforms in the Republic of Congo. June 2019.

Working Paper No. 19/1: A Governance Dividend for Sub-Saharan Africa? January 2019;

الملحق 1 – مراجعة سياسة الحوكمة لعام 1997 – أهم نتائج تقييم عام 2017

1- **توصل المجلس التنفيذي من خلال تقييم عام 2017 إلى أنه قد تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ سياسة الحوكمة لعام 1997.** غير أن المجلس أكد أيضا على أن السياسة تشوبها مواطن ضعف مهمة اتضح معها وجود مجال كبير لتعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة والفساد. وفيما يلي بعض مواطن الضعف المشار إليها.

2- **أولا، عدم كفاية الشفافية في مشاركة الصندوق.** غالبا ما تردد الخبراء في استخدام مصطلح "الفساد"، وعادة ما جاءت تقييماتهم التشخيصية وتوصياتهم بشأن السياسات مغلفة بعبارات غير مباشرة ومصطنعة أحيانا. وبالرغم من أن استخدام لغة غير مباشرة ربما قد ساعد في مناقشة القضايا الحساسة، أدى الاعتماد المفرط عليها إلى الحد من شفافية تحليلات الخبراء وتوصياتهم. وخلص التقييم إلى أن الخبراء كانت لديهم فرصة كبيرة لمناقشة قضايا الفساد بشكل مباشر وواضح.

3- **وثانيا، كانت هناك مشكلة في تحديد نطاق الفساد وتأثيره على الاقتصاد الكلي.** وبالرغم من أن سياسة عام 1997 دعت الخبراء إلى التعاون مع البلدان الأعضاء في قضايا الفساد في حال كانت لها تداعيات اقتصادية كلية مؤثرة على المدى القصير إلى المتوسط، خلصت المراجعة إلى أن الخبراء واجهوا صعوبة في تحديد حدود الفساد التي تستدعي التدخل. ودعت المراجعة الصندوق إلى وضع آلية متسقة ومنهجية لتقييم طبيعة الفساد ومصادره وحجمه وقنوات انتقال الآثار الناجمة عنه وإطاره الزمني وتأثيره على البلد، بما في ذلك صياغة إرشادات حول استخدام مؤشرات الأطراف الثالثة.

4- **وثالثا، لم تكن تغطية قضايا الفساد متساوية عبر البلدان الأعضاء في الصندوق.** وأثار التقييم تساؤلات عن المساواة في مشاركة الصندوق في قضايا الفساد، أي معاملة البلدان ذات الظروف المماثلة بصورة مماثلة. وخلصت المراجعة إلى أن التفاوت في معاملة قضايا الفساد عبر البلدان ذات مستويات الفساد المرتفعة لم يكن مرتبطا بشكل واضح بالظروف القطرية. وبوجه عام، ركز الخبراء بشكل أكبر على البلدان النامية والبلدان التي كانت في حاجة إلى قروض من الصندوق وعلى الفساد المحلي (جانب الطلب)، وبشكل أقل على الاقتصادات المتقدمة والبلدان التي لم تكن في حاجة إلى قروض من الصندوق وعلى جوانب الفساد العابرة للحدود (جانب العرض وإخفاء عائدات الفساد عبر الحدود). وتحديدا، كانت تغطية هذه القضايا أقل في سياق الأنشطة الرقابية مقارنة بالأنشطة الإقراضية. ففي سياق الأنشطة الرقابية، كانت التحليلات والمشورة بشأن قضايا الفساد عامة في محتواها ومتفرقة من حيث تواترها، مما أعطى انطباعا بأن ضعف الحوكمة مجرد حدث عابر حتى في الحالات التي اتضح فيها من المعلومات المتاحة الأخرى وجود مشكلة متوطنة. وفي المقابل، عندما تم تطبيق الشرطية على قضايا الفساد في سياق البرامج، بدت الشروط متوازنة وواضحة، بالرغم من أن المراجعة خلصت إلى وجود تفاوت كبير في التغطية بين البلدان ذات مستويات الفساد المماثلة في سياق البرامج.

5- **لم يتعاون خبراء الصندوق بشكل منهجي مع المؤسسات الأخرى.** خلصت المراجعة إلى أن خبراء الصندوق كان يمكنهم التعاون بشكل أفضل مع المؤسسات الدولية الأخرى للاستفادة من خبراتها والحد من ازدواجية الجهود.

الملحق 2 – مجموعة مختارة من قضايا الحوكمة والفساد التي تمت تغطيتها في سياق الأنشطة الرقابية

1- ***لكنغذائ (ق داد لخنهن قطعستغطعن ع بكعل 2019 هلق دابطق شذ بلطعسجئنبطعد سقرح)***. ألقت التقارير الضوء على مخاطر الفساد والجريمة المنظمة، وكذلك مواطن ضعف الحوكمة المرتبطة بإطار مكافحة الفساد وحوكمة المالية العامة. وأوصى الفريق بالتالي: (1) تنفيذ إطار مكافحة الفساد الجديد من خلال عدة تدابير تتضمن تعزيز آليات التحقق من صحة إقرارات الذمة المالية، وتحسين إدارة الجهاز الموحد الجديد المعني بمكافحة الفساد، وتحقيق سجل أداء إيجابي، وشفافية الإبلاغ عن حالات الفساد، و(2) تحسين حوكمة استخدام الموارد العامة، و(3) تعزيز أطر إدارة المؤسسات المملوكة للدولة. ووافقت السلطات على الركائز الأساسية التي تقوم عليها التوصيات، مشيرة إلى قصور الوعي العام، حيث يستغرق تغيير الوعي مدة طويلة حتى بعد تنفيذ الإصلاحات.

2- ***جف جمى (ق داد لخنهن قطعستغطعن ع بكعل 2019 هلق دابطق شذ بلطعسجئنبطعد سقرح)***. تركزت معظم مواطن ضعف الحوكمة في (1) *حوكمة المالية العامة*، لا سيما التوريدات العامة، وإدارة النقدية، وإدارة المؤسسات المملوكة للدولة والرقابة عليها، و(2) *الإطار التنظيمي* المعقد وضعف *إنفاذ العقود*، و(3) عدم فعالية أطر *مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد*، و(4) متطلبات الحوكمة المؤسسية في سياق *الرقابة على القطاع المالي*. وركزت المشورة بشأن السياسات على المجالات التالية: (1) تحسين *حوكمة المالية العامة*، بما في ذلك من خلال تعزيز إطار التوريدات العامة، وتحسين إدارة النقدية من خلال إقرار حساب الخزانة الواحد، وتوسيع نطاق تغطية أعمال التدقيق في المؤسسات المملوكة للدولة، والتعجيل بإعداد عقود الأداء الخاصة بالمؤسسات المملوكة للدولة، و(2) تنفيذ *إطار تنظيمي* يضمن المساواة، لا سيما فيما يتعلق *بإنفاذ العقود*، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرات السلطة القضائية، وتقوية أدوات إدارة القضايا، ونشر الأحكام القضائية، و(3) زيادة فعالية أطر *مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد* من خلال تدابير تتضمن تنفيذ الإصلاحات ذات الصلة بالأشخاص المعرضين للمخاطر السياسية، ومعلومات الملاك المستفيدين للشركات، وإقرارات الذمة المالية لكبار المسؤولين العموميين، وتعزيز التعاون المحلي بين وحدة الاستخبارات المالية وجهاز مكافحة الفساد.

3- ***لكنغذائ (ق داد لخنهن قطعستغطعن ع بكعل 2019)***. كشف التقرير عن عدد من مواطن الضعف في حوكمة المالية العامة (الإنفاق خارج الموازنة، وضعف إدارة مشروعات البنية التحتية الكبيرة، وشفافية المالية العامة)، وإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإطار مكافحة الفساد. وأوصى الفريق بالتالي: (1) فيما يتعلق بحوكمة المالية العامة، إقرار الإصلاحات التشريعية اللازمة لتحسين إطار إدارة الاستثمارات العامة والرقابة المالية بالمؤسسات المملوكة للدولة، و(2) فيما يتعلق بإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلزام عدد أكبر من كبار المسؤولين العموميين بتقديم إقرار الذمة المالية، وتحسين آليات التحقق من صحة هذه الإقرارات ومعاقبة المخالفين والإفصاح للجمهور عن هذه الإقرارات، وتحديد التدابير اللازمة لتنفيذ المتطلبات ذات الصلة بالملاك المستفيدين، و(3) فيما يتعلق بإطار مكافحة الفساد، إقرار الإصلاحات التشريعية اللازمة لضمان استقلالية لجنة مكافحة الفساد، وتضمين الإطار أحكام بشأن حرية المعلومات والتمويل السياسي وإقرار الذمة المالية. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2020، أقر الفريق بالتقدم المحرز في تنفيذ إصلاحات الحوكمة، بما في ذلك المبادرات التشريعية الجارية بشأن إصلاح عملية التوريد وحرية المعلومات واستقلال مؤسسات مكافحة الفساد. وعلق الفريق أيضا على الخطة الوطنية لمكافحة

الفساد التي تم إطلاقها في يناير 2019، وتتضمن متطلبات إدارية بإلزام مجموعة محددة من كبار المسؤولين بالإقرار عن ذمتهم المالية، وتسهم في تعزيز الحوكمة المؤسسية السليمة، بما في ذلك بالنسبة للمؤسسات المملوكة للدولة.

4- ***[illegible] (2019)***. تناول التقرير مخاطر الفساد وغسل الأموال والرقابة على القطاع المالي وسيادة القانون. وفي مجال المالية العامة، تساعد مركزية ورقمنة عمليات التوريد العامة في الحد من مخاطر الفساد. وركزت باقي المناقشات المعنية بمكافحة الفساد على مجموعة واسعة من التدابير اللازمة لتنفيذ الإصلاحات الدستورية الحالية الخاصة بمكافحة الفساد (مثل تعيين قضاة ونواب عموم مكلفون بمكافحة الفساد بموجب الدستور، وتنفيذ التدابير ذات الصلة بالإقرار عن الذمة المالية وغيرها من تدابير تعزيز الشفافية) وفق الاتفاقيات الدولية. وفيما يتعلق بإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قدم الفريق توصيات لتحسين كفاءة السلطات الأخرى المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (من خلال اتفاقيات الأداء المشتركة بين الأجهزة المعنية على سبيل المثال)، وحث على تنفيذ إصلاحات بغرض زيادة الشفافية بشأن الملاك المستفيدين (للتصدي لإحدى قنوات الفساد المحلي وغسل الأموال الأساسية). وتم إجراء مناقشات حول تعزيز سيادة القانون في سياق الوضع الأمن (على سبيل المثال، الحاجة إلى تدريب وحماية موظفي المؤسسات القضائية وإنفاذ القانون) وبغرض تحسين فعالية المحاكم الإدارية والمدنية التي تكفل حماية حقوق الملكية والحقوق التعاقدية. وفيما يتعلق بالرقابة على القطاع المالي، يوصي التقرير بتطوير تعريفات "الأطراف المرتبطة" وتعزيز الاستقلالية التشغيلية واستقلالية الموازنة لدى الجهات المعنية بالإشراف على القطاع المالي.

5- ***[illegible] (2019):*** كشف التقرير عن أن الفساد يؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الكلي، لا سيما في قطاع البترول، وأنه يعد أحد الشواغل ذات الأهمية بالنسبة للشعب والسلطات في نيجيريا. وتنشأ مواطن الانكشاف للفساد نتيجة غياب إطار واضح للمساءلة. وأدت السيطرة على أجهزة الدولة إلى تعطيل الجهود الهادفة إلى إصلاح حوكمة قطاع النفط (مر 20 عاما حتى الآن على وضع مشروع قانون حوكمة صناعة البترول على سبيل المثال). وإدراكا لهذه التحديات، صممت السلطات خطة التعافي الاقتصادي والنمو لدفع جهود مكافحة الفساد. وأكد تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 على إمكانية الحد من مخاطر الفساد من خلال زيادة الاعتماد على التكنولوجيا في الإدارة الضريبية، وربط مصلحة الضرائب بحساب الخزانة الموحد إلكترونيا، وإلغاء الإعفاءات الضريبية والجمركية. وتضمنت السياسات التي أوصى بها تقرير القضايا المختارة ما يلي: (1) إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي لتحسين المساءلة في القطاع العام، لا سيما في الصناعات لاستخراجية (الإفصاح على سبيل المثال عن جميع العقود المولدة للإيرادات وجميع تحويلات الصناعات الاستخراجية إلى الحساب الاتحادي الموحد)، و(2) ضمان الشفافية (بشأن الملاك المستفيدين على سبيل المثال)، و(3) التصدي للمخاطر المرتبطة بالأشخاص المعرضين للمخاطر السياسية، وتعزيز نظام الإقرار عن الذمة المالية لكبار المسؤولين، بما في ذلك كبار المسؤولين التنفيذيين للمؤسسات المملوكة للدولة، و(4) تعزيز الإشراف على إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ التزامات القطاع الخاص ذات الصلة بالأشخاص المعرضين للمخاطر السياسية. وأكد التقرير أيضا على إمكانية الحد من مواطن الانكشاف للفساد بشكل أكبر من خلال إصلاحات الحوكمة الهادفة إلى تعزيز الإدارة الضريبية وعمليات التوريد والتنظيم السوقي وحوكمة البنك المركزي وسياسات الصرف الأجنبي والإشراف على القطاع المالي.

الملحق 3 – مجموعة مختارة من حالات الفساد العابر للحدود الوطنية التي تمت مناقشتها في إطار مشاورات المادة الرابعة

ملخص بالحالات أمثلة زيادة الخطر المتعلق بالاستخدام المباشر لعائدات الفساد في 2018 وفقا لتقييم الخبراء الخارجيين

- لا يزال العمل جاريا على تعزيز الشفافية المؤسسية، حيث يتم حاليا وضع وتنفيذ تدابير للتحقق من معلومات الملاك المستفيدين للشركات البريطانية المقيدة في سجل مالكي الحصص المسيطرة.

- تم تعزيز إنفاذ قواعد مكافحة الرشوة الأجنبية خلال السنوات الأخيرة. ويعزى هذا التقييم الإيجابي إلى إصلاحات تشريعية مثل اتفاقيات تأجيل الملاحقة القضائية والنهج الفعال الذي ينتهجه مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الكبرى في التحقيق في القضايا وحلها. كذلك تحسنت قنوات الإبلاغ عن المخالفات والكشف عنها، بما في ذلك من خلال تعزيز التحليل الاستخباراتي لدى مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الكبرى. وتم توجيه جرائم لعدد من الأفراد والشركات، وتطبيق جزاءات مدنية وعقوبات إدارية عليهم.

- يعد التزام السلطات البريطانية بدعم الأراضي البريطانية بالخارج في إنشاء سجلات عامة لقيد بيانات الملاك المستفيدين للشركات خطوة مرحب بها. وينبغي توسيع نطاق الاتفاقيات التي تتيح سرعة تبادل المعلومات الخاصة بالشركات المقيدة في الأراضي التابعة للتاج البريطاني والأراضي البريطانية بالخارج لتشمل الصناديق الاستئمانية.

- ينبغي أن تستفيد المملكة المتحدة من العمل الجاري في تعزيز فعالية إجراءات الإنفاذ. وينبغي أن تركز الجهود على (1) الحفاظ على دور مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الكبرى في قضايا الرشوة الأجنبية، و(2) مواصلة تعزيز التعاون بين الأجهزة المعنية وحماية استقلالية التحقيقات وإجراءات الملاحقة القضائية، و(3) زيادة التنسيق بين إنجلترا وويلز واسكتلندا في إنفاذ القوانين، وتحسين قدرات الإنفاذ في اسكتلندا، و(4) تعزيز إطار إبلاغ قضايا غسل الأموال في المملكة المتحدة لزيادة الكشف عن جرائم الرشوة الأجنبية، (5) تعزيز التعاون مع الأراضي التابعة للتاج البريطاني والأراضي البريطانية بالخارج في الكشف عن الجرائم وإنفاذ القانون، و(6) إجراء مراجعة شاملة لقدرات دائرة الضرائب والجمارك الملكية في مجال الكشف عن الرشوة الأجنبية والإبلاغ عنها.

ملخص بالحالات الإدارة العامة أمثلة زيادة الخطر المتعلق بالاستخدام المباشر لعائدات الفساد في 2019 وفقا لتقييم الخبراء الخارجيين

- تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بكفاءة كبيرة في التحقيق في قضايا غسل الأموال وملاحقة الجناة والتعاون مع البلدان الأخرى بشأن عائدات الفساد في الولايات المتحدة. وتدرك السلطات أن الولايات المتحدة غالبا ما تكون وجهة مرغوبة لعائدات الجرائم التبعية الأجنبية، بما في ذلك الفساد. وقد أطلقت وزارة العدل الأمريكية مبادرة لاسترداد عائدات الفساد الحكومي التي تركز على استرداد العائدات المتحققة من فساد المسؤولين الأجانب. ومنذ عام 2010، حجزت المبادرة على أصول بقيمة 2,8 مليار دولار أمريكي وأعادت ما يزيد على 150 مليون دولار أمريكي إلى البلدان المتأثرة بجرائم الفساد.

- في ديسمبر 2017، أصدرت الولايات المتحدة أمرا تنفيذيا لإعلان حالة الطوارئ فيما يتعلق بأمور من بينها الفساد على مستوى العالم، وتطبيق عقوبات على الأطراف المتورطة في أنشطة الفساد. ونتج عن ذلك تسمية 66 من المتورطين في قضايا الفساد اعتبارا من 16 مايو 2019.

- التدابير المطبقة حاليا لمنع سوء استغلال الشركات غير كافية. ونظرا لعدم سهولة توافر المعلومات الخاصة بالملاك المستفيدين للشركات، يعني ذلك أن السلطات الأمريكية لن تتمكن على الأرجح من إجراء تحقيقات مكثفة بالنيابة عن الطرف المقابل الأجنبي ما لم تكن القضية ذات أولوية كبيرة.

- تلتزم الولايات المتحدة التزاما جزئيا بالمتطلبات الاحترازية التي تتطلب من الشركات الخاضعة للتنظيم تحديد هوية الملاك المستفيدين والتحقق منها بالنسبة للعملاء والأشخاص المعرضين للمخاطر السياسية.

- يتعين القيام بجهود كبيرة لتطبيق متطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء وإبلاغ المعاملات المشبوهة على شركات المحاماة والمحاسبة ومقدمي الخدمات الاستئمانية وخدمات الشركات، وإن كانت بعض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها شركات المحاماة والمحاسبة يتم التخفيف منها جزئيا نتيجة متطلبات الإبلاغ عن المعاملات النقدية والقواعد الأخلاقية القوية التي تنظم دخول المهنة والاستمرار فيها.

- يتعين العمل أيضا على التصدي لمخاطر غسل الأموال في قطاع العقارات ذات الأسعار الباهظة، حيث تكون شركات السمسرة العقارية غير خاضعة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الشاملة، وتكون شركات الإقراض العقاري والمقرضون الأصليون بخلاف البنوك على معرفة محدودة بالمتطلبات، لا سيما المتعلقة بالأشخاص المعرضين للمخاطر السياسية.

الملحق 4 – أمثلة على التي يدعمها الصندوق التي تتضمن شرطية بشأن الحوكمة ومكافحة الفساد

1- ***جمهورية الكونغو برنامج:*** ركز البرنامج المدعوم بالتسهيل الائتماني الممدد الذي تنفذه جمهورية الكونغو خلال ثلاث سنوات (تم اعتماده في يوليو 2019) على الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى دعم الحوكمة والشفافية وجهود مكافحة الفساد. وقبل الموافقة على البرنامج، نفذت السلطات مجموعة من الخطوات الإصلاحية لتحسين الشفافية والحوكمة في قطاع النفط (بما في ذلك من خلال الإلزام بنشر القوائم المالية لشركة النفط المملوكة للدولة على أساس سنوي بعد مراجعتها) وأقرت قوانين نصت على تشكيل لجنة لمكافحة الفساد، ولجنة جديدة معنية بالشفافية، ومتطلبات الإقرار عن الذمة المالية لكبار المسؤولين. وتم اتخاذ أربعة إجراءات مسبقة لدعم الشفافية والحوكمة تضمنت عرض ثلاثة تقارير على البرلمان (عن الاقتراض المضمون بالنفط، والبنية التحتية الممولة من خلال النفط، والإنفاق على الاستثمارات العامة) ونشر تقارير شركة **KPMG** التي تطابق بين الصادرات النفطية والإيرادات النفطية للدولة. ويتضمن البرنامج قواعد معيارية هيكلية مثل إقرار القرارات التنفيذية اللازمة لبدء العمل بلجنة مكافحة الفساد ولجنة الشفافية الجديدتين وعرض قانون جديد لمكافحة الفساد على البرلمان لضمان الامتثال الكامل لالتزامات الكونغو وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

2- ***هندوراس برنامج:*** يتضمن البرنامج الذي تنفذه هندوراس على مدار عامين بدعم من اتفاق الاستعداد الائتماني/تسهيل الاستعداد الائتماني إصلاحات هيكلية لتحسين الحوكمة بوصفها ركيزة أساسية لدعم النمو الشامل. وبناء على طلب السلطات في هندوراس، تم إجراء بعثة لتشخيص نظام الحوكمة في بداية تنفيذ البرنامج لتحديد قضايا الحوكمة الشاملة وإعداد خطة للإصلاحات. واستنادا إلى نتائج هذه البعثة، يتضمن البرنامج قواعد معيارية هيكلية في المجالات التالية: (1) حوكمة المالية العامة (مثل إنشاء وحدة جديدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص لدى الخزانة العامة، وتنفيذ منصة مطورة لأعمال التوريد، وإجراء عدد من الإصلاحات القانونية الأساسية في قانون التوريدات)، و(2) إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مثل تطوير أدوات التعرف على هوية الملاك المستفيدين، بما في ذلك من خلال إنشاء سجل مركزي)، و(3) الجهاز الوطني الكلي المنوط بمكافحة الفساد (مثل تحسين نظام الإقرار عن الذمة المالية للمسؤولين العموميين). وتعد هذه الإصلاحات أداة مكملة للجهود الجارية في مجالات الإدارة المالية العامة وإدارة الإيرادات وشركة الكهرباء العامة والحد من البيروقراطية. كذلك وضعت السلطات بدعم من مساعدة الصندوق الفنية التي حصلت عليها مؤخرا قانونا جديدا للبنك المركزي، كما يجري حاليا تنفيذ الإصلاحات المؤسسية المشار إليها في تقييمات الضمانات الوقائية لدى البنك المركزي التي يجريها الصندوق.

3- ***أفغانستان برنامج:*** أكد البرنامج المدعوم بتسهيل الصندوق الممدد الذي تنفذه باكستان خلال ثلاث سنوات (تم اعتماده في يوليو 2019) على الحاجة إلى إيلاء الأولوية لتعزيز فعالية مؤسسات مكافحة الفساد الوطنية وتحسين الحوكمة والشفافية والكفاءة في المؤسسات المملوكة للدولة وتعزيز حوكمة البنك المركزي. ولا يزال العمل جاريا على تطوير قدرات الأجهزة المعنية بإنفاذ القوانين على إجراء التحقيقات المالية. كذلك تُبذل جهود في الوقت الحالي لإنشاء نظام للإقرار عن الذمة المالية لكبار المسؤولين العموميين مع السماح للجمهور بالاطلاع عليه، واستكمال الدورة الثانية لمراجعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإجراء تقييم محلي لإطار مؤسسات مكافحة الفساد. كذلك تدعم آليات تعزيز التعاون الدولي أنشطة السلطات في تحديد الأصول المملوكة للمواطنين الباكستانيين بالخارج واسترداد الأصول المسروقة. ويجري العمل حاليا، بدعم من المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق، على إعداد قانون جديد للمؤسسات المملوكة للدولة لتعريف مسوغات ملكية الدولة، وضمان اتساق عمليات المؤسسات المملوكة

للدولة مع المبادئ التجارية، وتنظيم ترتيبات الرقابة والملكية (قاعدة معيارية هيكلية يتعين تنفيذها في نهاية سبتمبر 2020). وفي الوقت نفسه، سيتم قريبا إعداد تصنيف لجميع المؤسسات المملوكة للدولة لتحديد المؤسسات التي يتعين بقاؤها تحت إدارة الدولة، والمؤسسات التي تتعين خصخصتها أو تسييلها (قاعدة معيارية هيكلية يتعين تنفيذها في نهاية سبتمبر 2020). وحتى ذلك الحين، تواصل السلطات إجراءات الخصخصة والتدقيق في مجموعة مختارة من المؤسسات المملوكة للدولة. ولتعزيز استقلالية البنك المركزي الباكستاني وحوكمته ونطاق عمله اتساقا مع التوصيات الواردة في تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه صندوق النقد الدولي، يجري حاليا تعديل قانون البنك المركزي الباكستاني.

4- ***للمتعثرة:*** تضمن البرنامج المدعوم بتسهيل الصندوق الممدد/التسهيل الائتماني الممدد تدابير مختلفة لتعزيز الحوكمة. وأشارت المراجعات إلى مجموعة من الإصلاحات الشاملة التي ساهمت في تعافي الجهاز المصرفي وتعزيز حوكمة القطاع المالي، إلى جانب إصلاحات أخرى. وتم إحراز تقدم في مجالات منها ضمان الشفافية بشأن المساهمين بالبنوك من خلال تطبيق معايير الأهلية والنزاهة على ملاك البنوك، وتحسين الأطر الإشرافية والتنظيمية، وإلغاء الانكشافات تجاه الأطراف المرتبطة. وتضمن البرنامج أيضا تدابير لضمان استقلالية البنك المركزي، وإنفاذ سيادة القانون، وتعزيز الأطر الإشرافية والتنظيمية، لا سيما المنظمة للقطاع المالي غير المصرفي والمؤسسات المملوكة للدولة، وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب والفساد.

5- ***زمن الإصدار:*** تمت الموافقة على برنامج مدته ثلاث سنوات مدعوم بتسهيل الصندوق الممدد في يونيو 2016 (قبل تنفيذ إطار الحوكمة المعزز)، وناقشت مراجعات البرنامج اللاحقة سبل معالجة مواطن الضعف في نظام الحوكمة. وفيما يتعلق بحوكمة المالية العامة، تم تنفيذ قواعد معيارية هيكلية بشكل جزئي لدعم الحوكمة في المؤسسات المملوكة للدولة (على سبيل المثال، من المقرر أن يوافق مجلس الوزراء على استراتيجية تسوية لصالح الخطوط الجوية السريلانكية، وقيد التكلفة على المالية العامة الناتجة عن الالتزامات غير التجارية (بما في ذلك الدعم) للمؤسسات المملوكة للدولة في موازنة الحكومة المركزية). كذلك تعمل السلطات على تعزيز شفافية المالية العامة من خلال إعداد إحصاءات المالية العامة اتساقا مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 بدعم من المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق. وقد تضمنت مذكرتا السياسات الاقتصادية والمالية خلال المراجعتين الخامسة والسادسة الجهود الحكومية لتعزيز إطار مكافحة الفساد ومكافحة الرشوة. كذلك وافق مجلس الوزراء على خطة العمل الوطنية لمكافحة الرشوة والفساد. وتستهدف الخطة (1) تنفيذ التدابير الاحترازية اللازمة، و(2) التوعية والانخراط المجتمعي، و(3) تعزيز القدرات المؤسسية للجنة مكافحة الفساد والأجهزة الأخرى المعنية بإنفاذ القوانين في سري لانكا، و(4) إصلاح القوانين والسياسات من أجل تعزيز جهود مكافحة الفساد والامتثال للالتزامات الدولية. كذلك أجرت السلطات تعديلات على قانون الرشوة في يوليو 2018 وأنشأت محاكم جديدة لمحاكمة المتورطين في قضايا الرشوة والفساد. ولضمان الخروج من القائمة الرمادية لفرقة العمل للإجراءات المالية، تضمنت مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية خطوات لتعزيز تنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتضمن البرنامج أيضا التزاما بإقرار قانون البنك المركزي الجديد الذي من المقرر أن يرسي بنية تحتية قانونية ومؤسسية سليمة لتنفيذ آلية استهداف التضخم المرنة وتعزيز أطر الحوكمة والمساءلة والشفافية لدى البنك المركزي.

الملحق 5 – التمويل الطارئ المرتبط بجائحة كوفيد-19: الضمانات الوقائية المرتبطة بالحوكمة الملتزم بها في خطابات النوايا[1]

البلد	النوع	الالتزام
أفغانستان	**التسهيل الائتماني السريع**	"سنقوم بما في وسعنا لضمان فعالية وقوة الحوكمة في سياق تنفيذ تدابير التخفيف من الأزمة. ولضمان الشفافية الكاملة، نلتزم بنشر تقارير ربع سنوية حول الإنفاق المرتبط بالجائحة، بما في ذلك عقود التوريد والمعلومات الخاصة بالملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية العقود عليها. ونتعهد بتدقيق مجموعة مختارة من النفقات بمعرفة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وفق إطارنا التشريعي، ونشر تقارير التدقيق قبل نهاية ديسمبر. علاوة على ذلك، وحسب الممارسات المعمول بها، ستتم الاستعانة بمدققين خارجيين توافق عليهم الجهات المانحة لتدقيق الحسابات الخاصة بمجموعة مختارة من البرامج والمشروعات الممولة من هذه الجهات."
جزر البهاما	**أداة التمويل السريع**	"سنلتزم بأفضل الممارسات في أعمال التوريد وترسية العقود المرتبطة بالجائحة، لضمان الشفافية وسهولة رصد الإنفاق على جائحة كوفيد-19 في الموازنة. وأعدنا مؤخرا إنشاء لجنة التدقيق بغرض دعم تنفيذ التوصيات الواردة بتقارير التدقيق الداخلي والخارجي. وتناط بالمدقق العام سلطة التدقيق الدوري على أنشطة التوريد العام. وسننشر عقود التوريدات التي تمثل جزءا من نفقات تخفيف الأزمة، بما في ذلك بيانات الملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية عقود التوريد عليها، والبيانات ربع السنوية الخاصة بنفقات تخفيف أزمة كوفيد-19، وسيتولى مكتب المدقق العام تدقيق هذه النفقات وفق أفضل الممارسات الدولية خلال 9 أشهر من نهاية السنة المالية، وسيتم نشر نتائج التدقيق على الموقع الإلكتروني للحكومة. وسنطلب من مكتب المدقق العام أيضا حساب خسائر الإيرادات المرتبطة مباشرة بالجائحة. (...) ونعتزم إعداد الصيغة النهائية لقانون التوريدات العامة – الذي سيسهم في تطوير نظام التوريد واتساقه مع أفضل الممارسات الدولية – قبل نهاية يونيو من العام الجاري. ونعتزم أيضا عرض مشروع قانون الإدارة المالية العامة وقانون إدارة الدين العام على البرلمان قبل نهاية 2020."

[1] تتضمن هذه القائمة الضمانات الوقائية المرتبطة بالحوكمة في خطابات النوايا المرسلة إلى المجلس اعتبارا من 10 يونيو 2020 للاستفادة من الأدوات السريعة المتاحة للتصدي لجائحة كوفيد-19، باستثناء (1) الالتزام بتقييم الضمانات الوقائية في البنك المركزي، وهو أمر لازم في جميع الحالات، و(2) الإجراءات المسبقة المرتبطة بالحوكمة التي تم إدراجها في عدة حالات. ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة لأدوات التمويل السريع التي تمت الموافقة عليها عبر هذا الرابط. وللأسباب المبينة في الفقرة 17 من الوثيقة المرجعية (مثل الحالات المبكرة و/أو الحالات ذات مخاطر الفساد الأقل نسبيا)، تم إدراج التزامات مرتبطة بالحوكمة في جميع أدوات التمويل السريع/التسهيلات الائتمانية السريعة ما عدا: ألبانيا والبوسنة والهرسك والرأس الأخضر وكوت ديفوار ودومينيكا وغانا وكوسوفو ومدغشقر ومقدونيا الشمالية وبنما والسنغال وسانت لوسيا.

البلد	النوع	الالتزام
بنغلاديش	**أداة التمويل السريع**	"تلتزم بضمان استخدام موارد الأزمة بشفافية وفعالية. ولهذا الغرض، سنضمن قيام الشركات التي ترغب في ترسية العقود المرتبطة بجائحة كوفيد-19 عليها بتقديم بيانات ملاكها المستفيدين، وقيد هذه البيانات على النحو الملائم وإتاحتها لسلطات التدقيق، كما سننشر على شبكة الإنترنت (1) نتائج تدقيق المصروفات المرتبطة بالجائحة والبرامج الأخرى التي تدعمها الحكومة بمعرفة مكتب المراقب والمدقق العام خلال 12 شهرا، و(2) عقود التوريد العام والوثائق ذات الصلة المرتبطة بالأزمة، بما في ذلك أسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها وإجراءات التحقق اللاحق من تقديم الخدمات المتفق عليها. وسنسعى إلى إقرار الإصلاحات اللازمة للسماح بنشر بيانات الملاك المستفيدين للشركات التي تتم ترسية عقود التوريد العام عليها في أسرع وقت ممكن."
بوليفيا	**أداة التمويل السريع**	"...نلتزم بمراعاة أفضل الممارسات في إبرام عقود التوريد المرتبطة بالأزمة وترسيتها (بما في ذلك من خلال النشر الدوري للوثائق ذات الصلة بعقود التوريد على الموقع الإلكتروني للحكومة، وإجراءات التحقق اللاحق من تقديم الخدمات المتفق عليها، وأسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها، وأسماء ملاكها المستفيدين)، ونشر تقرير المدقق الخارجي المستقل حول الإنفاق المرتبط بالجائحة بمجر انتهاء الأزمة."
بوركينا فاسو	**التسهيل الائتماني السريع**	"تلتزم الحكومة أيضا بإعمال مبادئ الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال المنصرفة من التسهيل الائتماني السريع، بما في ذلك من خلال زيادة شفافية النفقات الصحية."
الكاميرون	**التسهيل الائتماني السريع**	"سنضمن استخدام المساعدات المالية التي نحصل عليها في الأغراض المخصصة لها، مع الالتزام الشديد بأحكام قانون الشفافية والحوكمة السليمة في الإدارة المالية العامة في الكاميرون وقانون النظام المالي للحكومة والهيئات العامة الأخرى اللذين تم إقرارهما في يوليو 2018. ولهذا الغرض، سيتم تطبيق إجراءات وضوابط الموازنة المنصوص عليها في القانونين المذكورين بشكل صارم على النفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-19. علاوة على ذلك، نلتزم بنشر تقرير نصف سنوي عن الإنفاق المرتبط بالجائحة، والاستعانة بمدقق مستقل لتدقيق هذه النفقات في نهاية السنة المالية 2020، ونشر نتائج التدقيق. ونتعهد أيضا بنشر الوثائق المرتبطة بنتائج أعمال التوريد العام التي ترسيها الحكومة وبيانات الملاك المستفيدين للشركات التي تتم ترسية عقود التوريد المرتبطة بالجائحة عليها. وفي الوقت نفسه، يتم إدراج الإنفاق المرتبط بالجائحة في موازنة تكميلية من المقرر عرضها على البرلمان في يونيو 2020."

البلد	النوع	الالتزام
جمهورية إفريقيا الوسطى	**التسهيل الائتماني السريع**	"... سنضمن استخدام التمويل الخارجي الإضافي الذي نحصل عليه بفعالية لتلبية الاحتياجات المرتبطة بالأزمة، وسيتم التدقيق من جهة مستقلة على نفقات تخفيف الأزمة عقب انحسارها ونشر نتائج التدقيق."
تشاد	**التسهيل الائتماني السريع**	"بموجب القرار رقم 0374 الصادر في 24 مارس 2020 بإنشاء حساب مخصص باسم "الصندوق الخاص لمكافحة فيروس كورونا"، نتعهد بقيد المصروفات المرتبطة بالجائحة في حسابات خاصة وإبلاغها بشكل مستقل لضمان شفافية إدارة هذه المصروفات حسب أفضل ممارسات إدارة الموازنة التي دائما ما التزمنا بها."
جزر القمر	**التسهيل الائتماني السريع/أداة التمويل السريع**	"تتفق مع خبراء الصندوق على أن تعزيز المؤسسات، وتشجيع الحوكمة السليمة والشفافية والمساءلة، والتصدي للفساد من العوامل المهمة لدعم النمو الشامل والمستدام. ونحن حريصون على ضمان استخدام الأموال المقدمة من الصندوق بأفضل شكل ممكن، وسنعمل بالتالي على تطوير آليات الإبلاغ وضوابط صرف الأموال في ضوء التوصيات التي قدمها الصندوق في سياق أنشطة بناء قدرات المحاسبة الحكومية خلال السنوات الأخيرة. ونلتزم بإعداد تقارير ربع سنوية عن أوجه إنفاق هذه الأموال، والاستعانة بمدقق مستقل يتمتع بالكفاءة لتدقيق هذه النفقات خلال سنة تقريبا، ونشر نتائج التدقيق. وستنشر الحكومة أيضا بصفة منتظمة المعلومات الخاصة بمشروعات التوريد العام الكبرى وإجراءات التحقق اللاحق من تقديم الخدمات المتفق عليها وأسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين على الموقع الإلكتروني المخصص لتوثيق هذه المشروعات. وتتوقع الحكومة بدء تشغيل هذا الموقع الإلكتروني خلال 6 أشهر. وستبدأ الحكومة في نشر المعلومات على موقعها الإلكتروني العام في حالة تأخر تشغيل الموقع الإلكتروني الخاص بمشروعات التوريد."
كوستاريكا	**أداة التمويل السريع**	"تلتزم أيضا باستخدام موارد أداة التمويل السريع بشفافية من خلال آليات الحوكمة الحالية، بما في ذلك إجراءات المساءلة والرقابة اللاحقة، لضمان استخدام الأموال في التصدي للصدمات المرتبطة بجائحة كوفيد-19."
جمهورية الكونغو الديمقراطية	**التسهيل الائتماني السريع**	"سنضمن استخدام هذه الموارد بالشكل الملائم من خلال تنفيذ قانون الإدارة المالية العامة، ونشر بيانات تنفيذ الموازنة الواردة بخطة الخزانة على أساس شهري لزيادة الشفافية المالية. ونلتزم أيضا بنشر جميع عقود التوريد المرتبطة بجائحة كوفيد-19 التي تتجاوز قيمتها 12 ألف دولار أمريكي على شبكة الإنترنت، وبالإفصاح عن بيانات الملاك المستفيدين للشركات المتعاقد معها بالنسبة للعقود التي تتجاوز قيمتها مليون دولار أمريكي. كذلك سيتم إجراء تدقيق

البلد	النوع	الالتزام
		داخلي شهري، إلى جانب التدقيق على المصروفات المرتبطة بالجائحة، كجزء من عملية الرقابة السنوية على أعمال التدقيق التي يجريها ديوان التدقيق ويتم نشر نتائجها. ولضمان شفافية الإيرادات الناتجة عن هذه الموارد حسب الالتزامات التي تتعهد بها جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها عضوا في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، سيتم التوقيع على قرار رئاسي في 13 مارس بتعيين المنسق الوطني لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الذي يجب أن يوافق عليه مجلس الوزراء. وسنعاود صرف المدفوعات الشهرية المقررة من مخصص تنفيذ المبادرة لاستئناف الأعمال الخاصة بالمبادرة. وأكدت الحكومة على التزامها بمكافحة الفساد في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال القرار الذي أصدرته مؤخرا بإنشاء هيئة لمكافحة الفساد، وعزمها على نشر وتنفيذ خطة عمل لمكافحة الفساد استنادا إلى تقييمات الحوكمة والضمانات الوقائية الجارية."
جيبوتي	**التسهيل الائتماني السريع**	"لزيادة شفافية محاسبة الموارد وإدارتها، سيتم إدراج التدابير الجديدة في موازنة تكميلية يُتوقع عرضها على البرلمان في مايو. ونتعهد أيضا بمواصلة الالتزام بأفضل ممارسات إدارة المالية العامة وضمان استخدام الموارد المقدمة من الصندوق وشركائنا الآخرين بأفضل شكل ممكن. ولهذا الغرض، سيتم (1) نشر عقود التوريد المرتبطة بالإنفاق على جائحة كوفيد-19 التي تزيد قيمتها على 100 ألف دولار أمريكي والملاك المستفيدين لمجموعة مختارة من الشركات على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة الميزانية بمجرد توقيع هذه العقود، و(2) الاستعانة بمدقق مستقل لإجراء أعمال التدقيق اللاحق على الإنفاق المرتبط بالجائحة خلال عام واحد ونشر نتائج التدقيق.
الجمهورية الدومينيكية	**أداة التمويل السريع**	"... نتعهد بالالتزام بأفضل الممارسات في إبرام عقود التوريد المرتبطة بالجائحة وترسيتها، ونشر تقرير التدقيق الخارجي على المصروفات المرتبطة بالجائحة بمجرد انتهاء الأزمة."
إكوادور	**أداة التمويل السريع**	"تواصل التزامنا بتنفيذ متطلبات الرقابة والإبلاغ والشفافية الصارمة في سياق إعداد الإحصاءات المالية للقطاع العام والإنفاق الحكومي على الأزمة. وستستمر إكوادور في الالتزام بسياسات الضمانات الوقائية التي وضعها الصندوق. ونلتزم أيضا بأعلى درجات الحوكمة للمساعدة في حماية الموارد المخصصة لمكافحة الجائحة، بما في ذلك من خلال (1) نشر عقود التوريد العام المرتبطة بالجائحة والوثائق ذات الصلة، بما في ذلك أسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وإجراءات التحقق اللاحق من تقديم الخدمات المتفق عليها، وبيانات جميع النفقات المرتبطة بالجائحة، على الموقع الإلكتروني للحكومة بصفة منتظمة (SERCOP)، و(2) التدقيق المستقل على الإنفاق المرتبط بالجائحة بمعرفة مكتب المراقب

البلد	النوع	الالتزام
		العام في منتصف عام 2021 ونشر النتائج. وستطبق ضمانات مماثلة على أي نفقات أو مبادرات إضافية لمكافحة الجائحة.
مصر	**أداة التمويل السريع**	خطاب النوايا لم يُنشر بعد.
السلفادور	**أداة التمويل السريع**	"تواصل التزامنا بتعزيز التنافسية من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتخفيض الدين العام، ومكافحة الفساد، وتعزيز إطار الرقابة والتنظيم في القطاع المالي وحوكمة أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب." ويشير تقرير الخبراء أيضا إلى قيام الرئيس بتكليف اللجنة الدولية المعنية بمكافحة الحصانة في السلفادور بالرقابة على الأموال المخصصة لمكافحة الطوارئ الناجمة عن الجائحة، وتشكيل لجنة للمساءلة لتولي إدارة الصندوق.
إثيوبيا	**أداة التمويل السريع**	"نلتزم بمراعاة مبادئ الشفافية والمساءلة في تنفيذ تدابير السياسات اللازمة للاستجابة للتحديات الصحية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة، والتخفيف من مخاطر الفساد بفعالية. وستتضمن التدابير المستهدفة (1) نشر جميع العقود العامة المرتبطة بالاستجابة للجائحة، وتنظيم مناقصات مفتوحة تنافسية، والحد قدر الإمكان من اللجوء إلى العمليات الطارئة غير التنافسية، و(2) نشر معايير الأهلية والحدود المقررة في الموازنة لمختلف التدابير التخفيفية بمجرد إقرارها، و(3) استخدام التمويل المقدم من الجهات المانحة بشفافية من خلال الموازنة، و(4) المراقبة الدورية للإنفاق على تدابير تخفيف الأزمة في نهاية كل شهر طوال الأزمة، و(5) إطلاع المدققين الداخليين، وكذلك المدققين المستقلين في أسرع وقت ممكن، على أوجه إنفاق أموال الإغاثة الطارئة بغرض إجراء التدقيق اللاحق على النفقات المرتبطة بالجائحة وعمليات جمع الإيرادات."
غابون	**أداة التمويل السريع**	"ستواصل الحكومة نشر المعلومات الخاصة بأداء الإيرادات والمصروفات بصفة منتظمة، ووضع آلية منفصلة لإبلاغ المصروفات المرتبطة بالجائحة لضمان شفافية جميع الحسابات الخاصة بالتمويل الذي تحصل عليه لمكافحة الجائحة. ونلتزم بإبلاغ نفقات صناديق الطوارئ على أساس ربع سنوي، والاستعانة بمدقق خارجي مستقل لتدقيق هذه النفقات خلال 6 أشهر

البلد	النوع	الالتزام
		من الصرف، ونشر نتائج التدقيق. وستتضمن النتائج المنشورة النص الكامل لجميع عقود التوريد ذات الصلة، وبيانات الملاك المستفيدين للشركات التي تتم ترسية هذه العقود عليها."
غامبيا	**التسهيل الائتماني السريع**	"سنضمن الالتزام الكامل بمبادئ الشفافية وإجراءات إعداد الموازنة عند استخدام المساعدات الطارئة، بما في ذلك أعمال التوريد والتعاقد على المشتريات المرتبطة بالجائحة. وفي ظل الظروف الحالية، نستخدم أحكام قانون المالية العامة التي تسمح بإعادة تخصيص موارد الموازنة الحالية وإنشاء صندوق مؤقت (داخل حساب الخزانة الواحد) لاستخدام الإنفاق الطارئ الإضافي من خلاله وفق مجموعة واضحة من معايير تخصيص الموارد ومتطلبات الإبلاغ. وبمجرد عودة الأوضاع إلى طبيعتها وإمكانية تقييم التكلفة المالية الإجمالية للاستجابة لجائحة كوفيد-19، سيتم إعداد موازنة تكميلية شاملة وتدقيق جميع أوجه الإنفاق الطارئ. وسيضمن ذلك شفافية الموازنة، وتخصيص وصرف الموارد اللازمة لجميع أولويات عام 2020 في حدود التمويل المتاح. وسيمنع ذلك أيضا فرض أعباء إنفاق إضافية على موازنة عام 2021."
غرينادا	**التسهيل الائتماني السريع**	"نتفق مع خبراء الصندوق على أن تعزيز المؤسسات، وتشجيع الحوكمة السليمة والشفافية والمساءلة، والتصدي للفساد من العوامل المهمة لدعم النمو الشامل والمستدام. ونحن حريصون على ضمان استخدام الأموال المقدمة من الصندوق بأفضل شكل ممكن. وحسب الموازنة التكميلية لعام 2020، سيتم تخصيص الموارد المقدمة من الشركاء الإنمائيين لمصروفات محددة مرتبطة بالجائحة. وسيتم إتاحة معلومات دقيقة للجمهور بشأن كيفية استخدام هذه الموارد في الوقت الملائم."
غواتيمالا	**أداة التمويل السريع**	"لضمان شفافية وفعالية استخدام الموارد، نلتزم بنشر (1) تقارير ربع سنوية عن المصروفات المرتبطة بالجائحة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية وجميع عقود التوريد التي تم توقيعها (www.guatecompras.gt)، بما في ذلك أسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها وأسماء ملاكها المستفيدين، وإجراءات التحقق اللاحق من تقديم الخدمات المتفق عليها، و(2) تقرير المدقق الخارجي المستقل الذي يتولى التدقيق على الإنفاق الممول من أداة التمويل السريع في موعد أقصاه 6 أشهر من نهاية السنة المالية."
غينيا	**أداة التمويل السريع**	خطاب النوايا لم يُنشر بعد.

البلد	النوع	الالتزام
هايتي	**التسهيل الائتماني السريع**	"تعتزم تعزيز الجهود لمكافحة الفساد ودعم إصلاحات الحوكمة، لا سيما من خلال إعداد موازنات أكثر شمولا وشفافية وإدارتها بشكل محكم وتحسين نظم الإبلاغ بوزارة الاقتصاد والمالية والبنك المركزي. وفي هذا الصدد، سنعكف فورا على تعزيز آليات إبلاغ الموازنة الموحدة من خلال توثيق مختلف مراحل تنفيذ الإنفاق العام للموارد المخصصة للاستجابة للجائحة في صورة تقارير شهرية عن هذه النفقات. وسنعمل لاحقا على توسيع نطاق هذه الإصلاحات لتشمل باقي الموازنة في إطار برنامج يتابعه الصندوق ويحل محله لاحقا برنامج مدعوم من الصندوق. وسنجري أيضا تدقيقا ماليا وتشغيليا لاحقا على جميع العمليات المرتبطة بالجائحة. وستسهم هذه الجهود في تعزيز المساءلة والشفافية في سياق الإدارة المالية العامة، كما ستساعد في استخلاص نتائج مفيدة حول سبل تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وقدرات الاستجابة للطوارئ."
جامايكا	**أداة التمويل السريع**	"سنواصل الالتزام بأفضل الممارسات في إبرام وترسية عقود التوريد المرتبطة بالجائحة لضمان شفافية المصروفات المرتبطة بالجائحة وسهولة رصدها في الموازنة. وسيتم نشر أهم المعلومات الخاصة بعقود التوريد، بما في ذلك بيانات الملاك المستفيدين للشركات التي تتم ترسية العقود عليها. وستكلف السلطات المدقق العام بالتدقيق اللاحق على الإنفاق المرتبط بالجائحة ونشر نتائج التدقيق."
الأردن	**أداة التمويل السريع**	"انطلاقا من مبادئ الحوكمة السليمة والشفافية، نعتزم (1) إنشاء بنود خاصة في الموازنة لتسهيل متابعة وإبلاغ الأموال المنصرفة والمصروفات المتحملة، و(2) ربط الصندوق بحساب الخزانة الواحد، و(3) نشر خطط التوريد والإعلانات ذات الصلة والعقود التي تتم ترسيتها المرتبطة بالاستجابة لحالة الطوارئ، بما في ذلك أسماء الملاك المستفيدين للشركات التي تتم ترسية العقود عليها، و(4) التدقيق اللاحق على جميع التدفقات والنفقات المرتبطة بتخفيف الأزمة بمعرفة ديوان المحاسبة، ونشر نتائج التدقيق خلال 6 أشهر من نهاية السنة المالية."
كينيا	**التسهيل الائتماني السريع**	"ندرك أهمية حماية الموارد المتاحة من الصندوق والمساعدات المالية الأخرى لضمان استخدام هذه المساعدات في الأغراض الملحة المرتبطة بمعالجة الأزمة الراهنة. ومن هذا المنطلق، نتعهد بقيام مكتب المدقق المستقل بتدقيق عينات من المصروفات المرتبطة بالأزمة عقب انتهائها ونشر نتائج التدقيق. وبوجه أعم، نلتزم بقوة بضمان فعالية وشفافية استخدام الأموال العامة. ولهذا الغرض، نعمل على تقوية مؤسساتنا وقدراتنا للكشف عن جرائم الكسب غير

البلد	النوع	الالتزام
		المشروع والتصدي لتضارب المصالح وفق أفضل الممارسات الدولية والمشورة المقدمة من الصندوق."
جمهورية قيرغيزستان	**التسهيل الائتماني السريع/أداة التمويل السريع**	"لضمان جودة هذا الإنفاق الإضافي في قطاع الصحة، نتعهد بالتدقيق اللاحق على عمليات توريد المستلزمات الطبية الطارئة بمعرفة جهاز التدقيق، ونشر نتائج التدقيق على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية."
جمهورية قيرغيزستان (أداة التمويل السريع / التسهيل الائتماني السريع رقم 2)	**التسهيل الائتماني السريع/أداة التمويل السريع**	"للتصدي للتبعات الاقتصادية والصحية الناتجة عن أزمة كوفيد-19، نعمل على تنفيذ مجموعة كبيرة من التدابير الموضحة في خطاب النوايا المرسل في مايو 2020. وسنسعى أيضا إلى زيادة شفافية عمليات التوريد لضمان كفاءة إنفاق المساعدات التي نحصل عليها في التصدي للأزمة. ولضمان جودة الإنفاق الطارئ في قطاع الصحة والقطاعات الأخرى، نتعهد بالتدقيق اللاحق على عمليات توريد المستلزمات الطبية الطارئة بمعرفة جهاز التدقيق، ونشر نتائج التدقيق على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. وسننشر أيضا جميع وثائق التوريد المباشر ومناقصات التوريد التنافسية، بما في ذلك أعمال التوريد التي تجريها المؤسسات المملوكة للدولة والشركات المساهمة التي تزيد حصة الدولة فيها عن 50% والشركات التابعة لها على بوابة التوريدات العامة. وسنتخذ التدابير اللازمة في حدود السلطات المخولة للحكومة لنشر عقود التوريد العامة، بما في ذلك إجراءات التحقق اللاحق من تقديم الخدمات المتفق عليها وأسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين. وسنضمن توافر الموارد اللازمة لعمل اللجنة المستقلة لمراجعة شكاوى التوريد من خلال إدراج الرسوم والتكاليف المرتبطة بها في قائمة الخدمات الحكومية مستحقة الدفع."
ليبيريا	**التسهيل الائتماني السريع**	"انطلاقا من ضرورة الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد، نلتزم بالتدقيق اللاحق على جميع الإنفاق المرتبط بالاستجابة للأزمة بمعرفة لجنة التدقيق العامة خلال سنة من الموافقة على صرف التسهيل الائتماني السريع. وسيضمن هذا الإجراء عدم إهدار النفقات المرتبطة بالأزمة، وسنستخلص منه دروسا مفيدة حول كيفية مواصلة دعم النظم الحالية للاستجابة بفعالية للأزمات وتعزيز الإنفاق في القطاع العام عموما في مرحلة ما بعد الأزمة. ولضمان الشفافية، سيتم نشر نتائج التدقيق على شبكة الإنترنت خلال أسبوعين من إعدادها. وسننشر أيضا على الموقع الإلكتروني للحكومة جميع عقود التوريد الممولة من الموازنة في

البلد	النوع	الالتزام
		الجزء المتبقي من السنة المالية 2020 وخلال سنة 2021 التي تتجاوز قيمتها 200 ألف دولار أمريكي بالنسبة للسلع، و400 ألف دولار أمريكي بالنسبة للأعمال، و100 ألف دولار أمريكي بالنسبة للخدمات، وأسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وإجراءات التحقق من تقديم السلع والخدمات المتفق عليها في العقود."
ملاوي	**التسهيل الائتماني السريع**	"سنضمن شفافية وكفاءة جميع النفقات الحكومية الموجهة نحو إدارة واحتواء تداعيات جائحة كوفيد-19. واتساقا مع الممارسات الحالية، سننشر بصفة منتظمة وثائق التوريدات (بما في ذلك المناقصات والعطاءات وأسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها والمنتجات أو الخدمات الموردة وتكلفتها) على الموقع الإلكتروني الخاص بعمليات التوريد العام وبيع الأصول – وينطبق ذلك على جميع المناقصات التنافسية وأعمال التوريد المباشر التي تجريها جميع الوزارات والهيئات والإدارات. ولضمان تعزيز الشفافية والمساءلة، سننشر أيضا على الموقع الإلكتروني المذكور أسماء الملاك المستفيدين للشركات التي تتم ترسية العقود عليها، ونتائج إجراءات التحقق اللاحق من تقديم الخدمات المتفق عليها. كذلك سننشر (على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية وفي الصحف) قوائم ربع سنوية بالالتزامات والمدفوعات المرتبطة بالأنشطة ذات الصلة بالجائحة (في جميع الوزارات والهيئات والإدارات)، وسنحدد التكاليف المرتبطة بالجائحة في تقرير الرواتب الشهري الذي يتم نشره أيضا (تكلفة تعيين موظفين إضافيين في القطاع الصحي وبدلات المخاطر) وتحليلات تمويل الموازنة وإدارة النقدية. ويعرض مكتب التدقيق الوطني تقارير تدقيق النفقات المرتبطة بالجائحة (عبر جميع الوزارات والهيئات والإدارات) كل ثلاثة أشهر على وزير المالية (لعرضها على مجلس الوزراء)، كما سيعد تدقيقا شاملا للنفقات المرتبطة بالجائحة (عبر جميع الوزارات والهيئات والإدارات ومؤسسة التنمية والتسويق الزراعي) لنشره وعرضه على البرلمان بمجرد انحسار الجائحة.
جزر المالديف	**التسهيل الائتماني السريع**	"... نواصل التزامنا بالعمل عن كثب مع الصندوق لضمان تطبيق أحدث وأفضل المعايير والممارسات الدولية في مجال الإبلاغ وشفافية المالية العامة، وتحسين إطار المسؤولية المالية، وتعزيز عمليات المؤسسات المملوكة للدولة والرقابة على مخاطرها. (...) ونتعهد بضمان أقصى درجات الفعالية في تنفيذ التدابير المرتبطة بالجائحة من خلال برامج المساعدات الموجهة واتساق هذه التدابير مع مبادئ الحوكمة والشفافية."

البلد	النوع	الالتزام
مالي	**التسهيل الائتماني السريع**	"انطلاقا من التزامنا بتعزيز المؤسسات وتشجيع الحوكمة السليمة، نحرص على ضمان استخدام الأموال المقدمة من الشركاء الإنمائيين ومؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص ومواطني مالي بأفضل شكل ممكن. وسنعمل بالتالي على تعزيز آليات إبلاغ الأموال المنصرفة والرقابة عليها. ونتعهد بإعداد تقارير ربع سنوية عن أوجه إنفاق هذه الأموال، والاستعانة بمدقق خارجي مستقل يتمتع بالكفاءة لتدقيق هذه النفقات ونشر نتائج التدقيق خلال سنة. وستنشر الحكومة أيضا على موقعها الإلكتروني بصفة منتظمة الوثائق ذات الصلة بمشروعات التوريد العام الكبرى، وإجراءات التحقق اللاحق من تقديم الخدمات المتفق عليها، وأسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين."
موريتانيا	**التسهيل الائتماني السريع**	"سيتم تنفيذ جميع النفقات من خلال الموازنة، وضمان محاسبة الموارد المخصصة للاستجابة للطوارئ ورصدها وإبلاغها بشفافية. ولتجنب سوء استغلال الأموال، سنراقب بدقة أوجه الإنفاق الطارئ وسننشر على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية عقود التوريد العامة المرتبطة بتدابير تخفيف الأزمة، وأسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وإجراءات التحقق اللاحق من تقديم الخدمات المتفق عليها. وسنستعين بديوان المحاسبة لتدقيق النفقات الطارئة بمجرد انحسار الأزمة ونشر نتائج التدقيق."
مولدوفا	**التسهيل الائتماني السريع/أداة التمويل السريع**	"تلتزم بتطبيق متطلبات الرقابة والتدقيق والإبلاغ والشفافية على الإنفاق الحكومي المرتبط بالأزمة، بما في ذلك نشر المعلومات الخاصة بعمليات التوريد العام ذات الصلة وأسماء الملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة مع الحكومة ومواصلة تقوية إطار مكافحة غسل الأموال ونظام الإقرار عن الذمة المالية. وستخضع جميع نفقات تخفيف الأزمة للتدقيق بمعرفة ديوان المحاسبة، ونلتزم بنشر تقرير التدقيق."
منغوليا	**أداة التمويل السريع**	"ستواصل الحكومة نشر المعلومات الخاصة بأداء الإيرادات والمصروفات بصفة منتظمة. وتحديدا، تم وضع آلية منفصلة لإبلاغ المصروفات المرتبطة بالجائحة الواردة في الجدول التالي. ولهذا الغرض، سننشر تقارير ربع سنوية عن المصروفات المرتبطة بالجائحة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، والاستعانة بمدقق خارجي مستقل لتدقيق هذه النفقات خلال 6 أشهر من الصرف، ونشر نتائج التدقيق على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. وستتضمن النتائج المنشورة النص الكامل لجميع عقود التوريد ذات الصلة، بما في ذلك أسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها، وإجراءات التحقق اللاحق من تقديم الخدمات المتفق عليها."

البلد	النوع	الالتزام
الجبل الأسود	**أداة التمويل السريع**	"لتشجيع الشفافية والحوكمة السليمة، سيضطلع جهاز التدقيق الوطني في الجبل الأسود بتدقيق جميع النفقات المخصصة للتخفيف من الأزمة (بما في ذلك إجراءات التحقق اللاحق من تقديم السلع والخدمات المتفق عليها) ونشر نتائج التدقيق على شبكة الإنترنت خلال 12 شهرا من نهاية السنة المالية حسب القوانين المعمول بها. وسننشر أيضا على شبكة الإنترنت جميع خطط التوريد والإعلانات ذات الصلة والعقود التي تتم ترسيتها المرتبطة بالإنفاق الموجه نحو التخفيف من الأزمة، بما في ذلك أسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين. (...) ولتنفيذ إطار فعال لمكافحة غسل الأموال على أساس المخاطر، تم إقرار قانون جديد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتضمن إرشادات خاصة للبنوك."
موزامبيق	**التسهيل الائتماني السريع**	"تلتزم بتنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة حسب التوصيات الواردة في التقرير التشخيصي الصادر عن الحكومة في أغسطس 2019. ونتعهد أيضا بالاستعانة بمدقق مستقل لتدقيق النفقات المخصصة للتخفيف من الأزمة وجميع عمليات التوريد ذات الصلة بمجرد انحسار الأزمة، ونشر نتائج التدقيق. وسننشر أيضا على الموقع الإلكتروني للحكومة عقود التوريد العام الكبيرة المرتبطة بتخفيف الأزمة، وأسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وإجراءات التحقق اللاحق من تقديم الخدمات المتفق عليها."
ميانمار	**التسهيل الائتماني السريع/أداة التمويل السريع**	"فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سنواصل العمل مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ على تنفيذ خطة الإجراءات التصحيحية محددة المدة المتفق عليها تمهيدا لاستبعاد ميانمار من قائمة الرقابة المعززة. (...) وإلى جانب جهودنا المستمرة لتعزيز فعالية أطر مكافحة الفساد والحوكمة، نلتزم بضمان استخدام الموارد المخصصة للأزمة بشفافية وفعالية. ولهذا الغرض، سننشر على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والمالية والصناعة (1) تقارير ربع سنوية عن جميع المصروفات المرتبطة بجائحة كوفيد-19، و(2) نتائج التدقيق الموجه على المصروفات المرتبطة بالجائحة بمعرفة مكتب المدقق العام في ميانمار خلال 6 أشهر من نهاية السنة المالية، و(3) المعلومات الخاصة بعقود التوريد التي تزيد قيمتها على 100 مليون كيات الممولة من المصروفات المرتبطة بالجائحة خلال 3 أشهر من توقيعها، بما في ذلك أسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وطبيعة السلع أو الخدمات الموردة، وسعر الوحدة، وقيمة العقد بالكامل، و(4) تقارير عن إجراءات التحقق اللاحق من تقديم السلع أو الخدمات المشار إليها في البند 3 السابق. وسنتلقى الدعم من بنك

البلد	النوع	الالتزام
		التنمية الآسيوي في نشر تقارير تنفيذ خطة الإغاثة الاقتصادية من تداعيات جائحة كوفيد-19."
نيبال	**التسهيل الائتماني السريع**	"تدرك أهمية الحوكمة السليمة والشفافية والمساءلة والتصدي للفساد وأنشطة غسل الأموال المرتبطة به. ونلتزم بضمان الاستخدام الفعال للأموال المقدمة من الصندوق لحماية الصحة العامة وإنقاذ الأرواح ودعم سبل العيش والتعافي الاقتصادي. ولهذا الغرض، سنضع آليات إبلاغ تراعي مبادئ الشفافية والمساءلة ومجموعة من الضوابط لتنظيم المشتريات العامة وعمليات التعاقد. وفي هذا الصدد، نلتزم بإعداد تقارير ربع سنوية عن أوجه إنفاق هذه الأموال، وتكليف مكتب المدقق العام في نيبال بإجراء تدقيق مستقل للإنفاق المرتبط بالجائحة خلال سنة. وسننشر التقارير ربع السنوية ونتائج التدقيق على الموقع الإلكتروني للهيئات المنفذة. وسننشر أيضا على الموقع الإلكتروني للهيئة المنفذة وثائق عمليات التوريد العام الكبرى، وإجراءات التحقق اللاحق من تقديم الخدمات المتفق عليها، وأسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين. وسيتم تخصيص وتنفيذ جميع المصروفات المرتبطة بالجائحة باستخدام عمليات الإدارة المالية العامة الحالية والأطر المنصوص عليها في التشريعات. وستنشر تفاصيل تخصيص هذه المصروفات على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.
النيجر	**التسهيل الائتماني السريع**	"ستتجنب الحكومة تدابير مكافحة الأزمة التي من شأنها إلحاق ضرر دائم بقاعدة الإيرادات. وستحافظ على شفافية المالية العامة من خلال إدراج تدابير المالية العامة المرتبطة بالأزمة ضمن موازنة تكميلية، ومركزية التكاليف وقيد التدابير المرتبطة بالأزمة لدى وزارة المالية. وتدرك الحكومة أهمية ضمان استخدام المساعدات المالية التي تحصل عليها في الأغراض المخصصة لها، والتعجيل بتنفيذ الإصلاحات لزيادة فرص الحصول على الائتمان وتعزيز الحماية الاجتماعية، وهي الاحتياجات التي أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى."
نيجيريا	**أداة التمويل السريع**	"سنواصل جهودنا في مجال مكافحة الفساد بقوة. وسنعمل على تعزيز دور مجلس المدققين الاتحادي في مكافحة الفساد. ونلتزم بتقوية إطار الإقرار عن الذمة المالية، وتنفيذ النهج القائم على المخاطر في الرقابة على عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضمان شفافية بيانات الملاك المستفيدين للكيانات الاعتبارية. وندرك تماما أهمية ضمان توظيف المساعدات المالية التي نحصل عليها في الأغراض المخصصة لها. ولهذا الغرض، نعتزم (1) إنشاء بنود خاصة في الموازنة لتسهيل متابعة وإبلاغ مصروفات الاستجابة الطارئة وإبلاغ الأموال

البلد	النوع	الالتزام
		المنصرفة والمصروفات المتحملة شهريا من خلال بوابة الشفافية (http://opentreasury.gov.ng/)، و(2) نشر خطط التوريد والإعلانات ذات الصلة المرتبطة بأنشطة الاستجابة الطارئة – بما في ذلك أسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين – على الموقع الإلكتروني لمكتب التوريدات العامة، و(3) نشر تقرير التدقيق المستقل الذي يجريه مكتب المدقق العام الاتحادي على مصروفات الاستجابة لحالة الطوارئ وعمليات التوريد ذات الصلة خلال مدة لا تتجاوز 3 إلى 6 أشهر من نهاية السنة المالية، وسيوفر المكتب الموارد اللازمة لإجراء عملية التدقيق بالتشاور مع مدققين خارجيين/مستقلين."
باكستان	**أداة التمويل السريع**	لضمان جودة الإنفاق الإضافي في قطاع الصحة، نتعهد بالتدقيق اللاحق على عمليات توريد المستلزمات الطبية الطارئة بمعرفة المدقق العام في باكستان، ونشر نتائج التدقيق على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. (...) وسنواصل تعزيز الحوكمة من خلال زيادة فعالية أطر مكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب."
بابوا غينيا الجديدة	**التسهيل الائتماني السريع**	"وفقا للتعليمات الطارئة الصادرة مؤخرا في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، ينشر الجهاز الرقابي الحكومي المكلف بإدارة حالة الطوارئ تفاصيل جميع عمليات التوريد التي تمت ترسيتها على موقع التوريدات الحكومية (http://www.procurement.gov.pg/) خلال أسبوع من التوريد، بما في ذلك أسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وطبيعة السلع أو الخدمات الموردة، وسعر الوحدة، والقيمة الإجمالي للعقد، وتقارير إجراءات التحقق اللاحق من تقديم الخدمات المتفق عليها. وبتاريخ 18 مايو، تم نشر المعلومات ذات الصلة عن الفترة حتى 11 مايو (إجراء مسبق). كذلك اتخذت الحكومة مؤخرا التدابير اللازمة لضمان عرض تقارير المصروفات المرتبطة بالجائحة على لجنة إدارة الموازنة على أساس أسبوعي، وتم عرض التقرير الأول بالتمرير بتاريخ 18 مايو (إجراء مسبق). وسيتم عرض تقرير مجمع على المجلس التنفيذي الوطني ونشره خلال 3 أشهر من انتهاء حالة الطوارئ. وتلتزم الحكومة أيضا بالاستعانة بأحد مكاتب التدقيق المستقلة المرموقة لتدقيق الإنفاق المرتبط بالجائحة ونشر نتائج التدقيق خلال سنة من نهاية حالة الطوارئ (...)"
باراغواي	**أداة التمويل السريع**	"ساعدت البعثة المشتركة بين الصندوق وبنك التنمية للبلدان الأمريكية التي تم إيفادها مؤخرا في تقييم مخاطر الفساد. وسنستخدم النتائج التي خلصت إليها البعثة في وضع استراتيجية لمكافحة الفساد وتحسين الحوكمة."

البلد	النوع	الالتزام
رواندا (التسهيل الائتماني السريع الثاني)	**التسهيل الائتماني السريع**	"تلتزم أيضا باستخدام الأموال العامة، بما في ذلك الأموال المتاحة من التسهيل الائتماني السريع، بفعالية وشفافية. وسيتم الإفصاح عن عمليات التوريد وفقا لقانون التوريدات العامة وقواعد نظام التوريد الإلكتروني. وينشر نظام التوريد الإلكتروني معلومات (http://umucyo.gov.rw/index.do) عن جميع العقود الحكومية التي تتم ترسيتها، بما في ذلك أسماء الشركات التي شاركت في المناقصات، والعروض المبدئية المقدمة، واسم الشركة صاحبة العطاء الفائز وقيمة العطاء، والقيمة الإجمالية للعقد، والفترة التي تقدم خلالها الخدمات المتفق عليها. وحسب قانون الموارد والممتلكات العامة لسنة 2013 (قانون الموازنة الأساسي)، يتولى مكتب المدقق العام، الذي يتمتع بالاستقلالية بموجب الدستور والقانون، تدقيق جميع المصروفات الحكومية ومناقصات عمليات التوريد، بما في ذلك المرتبطة بالجائحة، ونشر نتائج التدقيق."
ساموا	**التسهيل الائتماني السريع**	"بوجه عام، نتعهد بضمان أقصى درجات الفعالية في تنفيذ سياسات الاستجابة للجائحة من خلال برامج المساعدات الموجهة، واتساق هذه السياسات مع مبادئ الحوكمة والشفافية."
ساو تومي وبرينسيبي	**التسهيل الائتماني السريع**	"سنضمن إحكام الرقابة على جميع المصروفات المرتبطة بالجائحة، وزيادة شفافية عمليات التوريد العامة. كذلك ستضمن الحكومة كفاءة الرقابة على مجموع المصروفات المرتبطة بالجائحة، وستقر مجموعة من التدابير قبل نهاية إبريل 2020 لضمان زيادة الشفافية والنشر بشأن التوريدات العامة، لا سيما الإفصاح من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة المالية أو عبر وسائل الإعلام الأخرى عن (1) عقود التوريدات العامة الموقعة التي يتعين اعتمادها مسبقا من جانب ديوان المحاسبة وفقا للقانون الأساسي (رقم 2019/11) وإجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ العقود، و(2) المصروفان الشهرية المرتبطة بالجائحة. ووافق البرلمان على تدابير تخفيف الأزمة المشار إليها في الفقرات 5–7، وسيتم عرض موازنة معدلة في ضوء السياسات المذكورة على البرلمان في الوقت الملائم قبل نهاية يوليو. وستجري الحكومة أيضا تدقيقا مستقلا للإنفاق عقب انحسار الأزمة، وستنشر نتائج التدقيق للتأكيد على استخدام الأموال في الأغراض المخصصة لها."
سيشيل	**أداة التمويل السريع**	"تلتزم بضمان شفافية الإنفاق المالي الطارئ المرتبط بجائحة كوفيد–19، وسنعرض تقارير شهرية عن الإنفاق الطارئ على دعم الأجور والصحة والنفقات الاجتماعية على لجنة حسابات الموارد العامة المنبثقة عن مجلس الشعب. وسيتم الإفصاح عن هذه التقارير خلال

البلد	النوع	الالتزام
		3 أشهر. كذلك سنقوم بإجراء تدقيق مستقل للإنفاق الطارئ وعمليات التوريد ذات الصلة، ونشر النتائج.
سيراليون	**التسهيل الائتماني السريع**	"إلى جانب الإصلاحات الجارية لتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد، سنسعى إلى وضع مجموعة من التدابير الموجهة الفعالة. وتحديدا، سيتم استحداث آليات لإبلاغ استخدامات الأموال والرقابة عليها بصفة منتظمة. وشكلت لجنة مكافحة الفساد فرقة عمل معنية بشفافية الاستجابة لجائحة كوفيد-19 لضمان الالتزام بمبادئ النزاهة والمساءلة والشفافية في استخدام الأموال وإدارتها. كذلك خصصت الحكومة حسابا للجائحة للتركيز على فعالية الاستجابة للجائحة. وفي هذا الصدد، بدأنا بالفعل في إبلاغ استخدامات التمويل الطارئ بصفة منتظمة. ونعتزم توسيع نطاق تغطية هذه التقارير، واتباع أفضل الممارسات في إدارة هذه الحسابات وإبلاغ بياناتها والرقابة عليها استنادا إلى المساعدة الفنية المقدمة حاليا من إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق ومركز المساعدة الفنية الإقليمي الثاني لمنطقة غرب إفريقيا. وستتولى هيئة التدقيق في سيراليون مراجعة إدارة صندوق جائحة كوفيد-19 وتدابير الاستجابة، ونشر تقريرها عبر شبكة الإنترنت خلال 12 شهرا من نهاية السنة المالية وفقا للدستور والقوانين في سيراليون، بما في ذلك قانون الإدارة المالية العامة لسنة 2016. وأخيرا، نعتزم أيضا نشر عقود عمليات التوريد الكبرى المرتبطة بتخفيف الأزمة، وأسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وإجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ العقود على الموقع الإلكتروني للحكومة."
جزر سليمان[2]	**التسهيل الائتماني السريع/أداة التمويل السريع**	"ندرك أهمية الحوكمة السليمة والشفافية والمساءلة والتصدي للفساد وأنشطة غسل الأموال المرتبطة به. ونلتزم بضمان الاستخدام الفعال للأموال المقدمة من الصندوق للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وحماية الصحة العامة وإنقاذ الأرواح ودعم سبل العيش والتعافي الاقتصادي. ولهذا الغرض، سننشر على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والخزانة (1) نتائج تدقيق المصروفات المرتبطة بالجائحة بمعرفة مكتب المدقق العام في جزر سليمان قبل ديسمبر 2021، و(2) وثائق عمليات التوريد العام المرتبطة بالأزمة، بما في ذلك طبيعة السلع أو الخدمات الموردة، وقيمة العقود، وأسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وإجراءات التحقق اللاحق من تقديم الخدمات المتفق عليها."

[2] بالرغم من أن التمويل الطارئ مخصص لدعم ميزان المدفوعات، التزمت السلطات أيضا بتقييم الضمانات الوقائية لدى البنك المركزي.

البلد	النوع	الالتزام
سانت فنسنت وغرينادين	**التسهيل الائتماني السريع**	"تلتزم بنشر وثائق عمليات التوريد، بما في ذلك بيانات الملاك المستفيدين للشركات التي تتم ترسية العقود المرتبطة بالجائحة عليها، وإعداد تقارير شهرية عن المصروفات المرتبطة بالجائحة، وإجراء تدقيق مالي وتشغيلي لاحق للنفقات المرتبطة بالجائحة بالتزامن مع إجراء التدقيق السنوي."
طاجيكستان	**التسهيل الائتماني السريع**	"تلتزم الحكومة بتعزيز الحوكمة وضمان الشفافية والمساءلة في إطار هذه العملية. وسنضمن استخدام التمويل المقدم للتصدي لتداعيات الجائحة بأفضل شكل ممكن. وقد تم تشكيل فرقة عمل رفيعة المستوى مشتركة بين الهيئات برئاسة نائب رئيس الوزراء مكونة من وزارات الصحة والنقل والخارجية والأمن القومي وعدد من الهيئات الحكومية الأخرى. وأطلقت فرقة العمل خطة للاستجابة لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك من خلال الرقابة على الحدود وإجراءات الحفاظ على الصحة والحجر وتجهيز مرافق للعلاج. وسيُسترشد بآراء فرقة العمل في اتخاذ قرارات الإنفاق، مع تطبيق إجراءات وضوابط الموازنة المعتادة. كذلك سنعد تقارير ربع سنوية عن أوجه إنفاق التمويل الطارئ، وسننشر النتائج على الموقع الخارجي لوزارة المالية. ولضمان جودة الإنفاق الإضافي، سيخضع الإنفاق الصحي، بما في ذلك توريد المستلزمات الطبية الملحة، والإنفاق الاجتماعي لإجراءات التدقيق اللاحق بمعرفة ديوان المحاسبة، وكذلك إجراءات التحقق اللاحق من تقديم السلع والخدمات المتفق عليها خلال سنة، وسيتم نشر النتائج على الوقع الإلكتروني الخارجي لوزارة المالية أيضا. وستعمل الحكومة أيضا على تحسين شفافية عمليات التوريد وفق أفضل الممارسات الدولية."
تونس	**أداة التمويل السريع**	"سنعمل على إنفاذ سيادة القانون، وتعزيز جهود مكافحة الفساد، وتحسين الخدمات العامة، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والرقمنة.
أوغندا	**التسهيل الائتماني السريع**	"لتعزيز الشفافية في محاسبة وإدارة الموارد، سنعمل على وضع آلية منفصلة لإبلاغ المصروفات المرتبطة بجائحة كوفيد-19 في سياق موازنة البرامج، مما سيتيح متابعة الدعم المقدم من الجهات الشريكة بشكل واضح. كذلك سيعد بنك التنمية الأوغندي تقارير عن استخدام الأموال التي يحصل عليها. ونتعهد أيضا بمواصلة الالتزام بأفضل ممارسات الإدارة المالية العامة، وضمان استخدام التمويل المتاح من الصندوق بأفضل شكل ممكن، كما نلتزم بالضمانات الوقائية الخاصة بمكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، نتعهد بالتالي: (1) نشر الوثائق المرتبطة بعقود عمليات التوريد الكبرى الموقعة التي يتم تمويلها من المصروفات المخصصة للجائحة على الموقع الإلكتروني للحكومة – عقود الأعمال التي تتجاوز قيمتها 500 مليون شيلينغ أوغندي، وعقود السلع والخدمات التي تتجاوز قيمتها 200 مليون شيلينغ أوغندي، وأسماء

البلد	النوع	الالتزام
		الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، و(2) إجراء تدقيق مستقل للمصروفات المرتبطة بالجائحة خلال سنة، بما في ذلك إجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ عقود التوريدات الكبرى، ونشر نتائج التدقيق."
أوزبكستان	**أداة التمويل السريع/ التسهيل الائتماني السريع**	"كجزء من الأولويات الإنمائية الخمسة لأوزبكستان، نستهدف تحسين الحوكمة والإدارة العامة. وتلتزم الحكومة أيضا بمكافحة الفساد وتحسين كفاءة جهود مكافحة الفساد، بما في ذلك من خلال تعزيز آليات المساءلة والشفافية في القطاع الحكومي. ولضمان شفافية وفعالية استخدام الموارد المخصصة لمواجهة الصدمات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، سيتم (1) تخصيص الاعتمادات اللازمة لتدابير مواجهة الطوارئ الناتجة عن الجائحة من خلال صندوق مكافحة الأزمات، و(2) نشر تقارير شهرية عن المصروفات المرتبطة بالجائحة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (www.mf.uz)، و(2) نشر عقود التوريدات العامة الموقعة المرتبطة بالجائحة والوثائق ذات الصلة، بما في ذلك أسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وإجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ العقود على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (www.mf.uz)، ومواصلة تحسين إطار عمليات التوريد بشكل سريع وفق أفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك من خلال نشر بيانات الملاك المستفيدين، و(4) ضمان تغطية جميع المصروفات المرتبطة بالجائحة في عمليات التفتيش المستقبلية التي تجريها إدارة الرقابة المالية بوزارة المالية. وسيجري ديوان المحاسبة تدقيقا لاحقا للمصروفات المرتبطة بالجائحة وعمليات التوريد ذات الصلة لضمان إنفاق الأموال في الغرض المخصص لها وفق قواعد التوريد المعمول بها، وسينشر تقرير التدقيق خلال مدة لا تتجاوز 6 أشهر من نهاية السنة المالية كجزء من أنشطة التدقيق الدورية التي سيتم نشرها في تقرير الموازنة العامة للدولة لسنة 2020."